الفصل الثاني

السادة الكبار

المجسات الطويلة للدولة الهندية

«مثلما يستحيل معرفة متى تشرب السمكة السابحة الماء، كذلك يستحيل اكتشاف متى يسرق موظف الحكومة المال».

كوتيليا، أرثاشاسترا («علم الثروة»)

عن نص سياسي كلاسيكي، 300 ق.م.

من الممرات المهيبة في أهم وزارات نيودلهي إلى المحاكم الناعسة في أرياف الهند، تتقاسم المكاتب والمحاكم في الهند عدداً من السمات المميزة على الفور. فهذه «علامات مسجلة» لدولة لا تغيب عن حياة الهنود أبداً، إلا عندما يحتاجون إليها فعلاً. فإن أردت تقويم الوضع الاقتصادي في الهند عبر السير في ممرات السلطة هذه، سيكون من المستحيل معرفة أن البلاد في خضم ثورة البرمجيات. فبدلاً من الحواسيب، ترى جيوشاً من الموظفين يبحثون بين الأوراق. وبدلاً من المكانس الكهربائية تجد كناسين من الطبقة الدنيا يعيدون بدقة توزيع الغبار تحت قدميك. وبدلاً من تحديد موعد دقيق، يقولون لك: «تعال». «لكن متى؟». «لا تقلق تعال فقط». وعوضاً عن غرف الانتظار تجد طوابير طويلة من المراجعين المتوسلين تمتد عبر الممرات لتصل إلى الفناء، وكل منهم يأمل باقتناص لحظة يقضيها مع المسؤول المهم الذي تكفي كلمة منه أو توقيع لوضع حد لمئات ليالي الأرق والتسهيد وآلاف الاتصالات الهاتفية الضائعة. بدلاً من الموظفين -مدنيين أو غير ذلك- تجد سادة مستبدين.

لهذا السبب، حين زرت مكتب في. جي. كوريان، أحد كبار المسؤولين في الخدمة الإدارية الهندية، الذي يرأس قسم الطرق الرئيسة في ولاية كيرالا الجنوبية، كان علي أن أسأل مرتين لأتأكد أني في المكان الصحيح. أتيت لأتحدث مع كوريان عن إنجازه الذي حظي بكثير من الإعجاب، حيث شيد مطاراً دولياً لمدينة كوتشين، وهي ميناء يعود إلى الحقبة الاستعمارية يقع قرب أقصى الطرف الجنوبي للهند. في اللحظة التي دخلنا فيها إلى قسمه تأكد لي خطأ وجهتنا. إذ لا يوجد هنا عمال يدويون يقبضون على ملفات مربوطة بأشرطة. وبدلاً من آلات التلكس العتيقة الصاخبة، هناك حواسيب جديدة تلمع شاشاتها العريضة. ولا يوجد مراجعون يتسكعون خارج مكتب السيد المدير، يحلمون بمقابلته. ما أصابني من تشوش انتهى وتضاعف في آن حين أتى كوريان من مكتبه وقال: «أعتذر لأنني تركتك تنتظر. تعال واجلس من فضلك». تأخر موعد اللقاء دقيقتين. لكن لحسن الحظ، كان السيد كوريان مسروراً بتأخر الموعد. ولحسن الحظ أيضاً، وجد، مثل كثيرين في الهند، أن من المستحيل تقريباً التكتم والتحفظ عند الحديث مع صحفي أجنبي. وهذه نزعة تبهجني باستمرار.

إن بناء مطار، أو تولي القيام بأي مشروع عام في الهند، أمر سهل إذا لم تكن تشمئز من الفساد، ولا تهتم بجودة المنتج النهائي كثيراً. بهذا المعنى كان كوريان، الذي تولى مسؤولية مطار كوتشين عام 1992 -وما يزال- غريباً وشاذاً. ونتيجة لرفضه العنيد اللعب وفقاً لقواعد اللعبة المعتادة، فإن لمدينة كوتشين الآن مطاراً دولياً نظيفاً وكفؤاً. وخلافاً لمعظم المطارات الأخرى في الهند، فهو يحقق أرباحاً أيضاً. لكن كان على كوريان مغالبة سلسلة من العقبات الكأداء لتحقيق ذلك. «أصعب لحظة أتت حين دعاني أحد كبار السياسيين وطلب مني رفض العرض الأدنى»، كما قال ونحن نشرب الشاي ونأكل شرائح الموز في مكتبه. وأضاف: «وعندما قلت أنني لن أخالف القواعد والأنظمة، عرض علي مبلغ عشرة ملايين روبية [200 ألف دولار أمريكي]. تشبثت بموقفي. ولم يعرف ماذا يقول».

بعد ذلك بوقت قصير، نقل كوريان إلى وظيفة مغمورة (ولم يفاجئ النقل أحداً). ففي الهند يستحيل تقريباً طرد موظف حكومي، ولذلك إذا لم تنفع «الجزرة» السياسيين،

يلجؤون عادة إلى «عصا» نقل الموظف المتمرد إلى منطقة معزولة أو إدارة هامشية. لكن بعد أقل من سنتين، استدعي كوريان مرة أخرى لأن المطار يعاني خسائر جسيمة. وبحلول عام 2005، حقق هامش ربح بلغ 70%، غالباً عبر تفويض شركات القطاع الخاص بأداء خدمات التجزئة، خصوصاً منافذ بيع السوق الحرة المربحة، مقابل رسوم مرتفعة.

الوصول إلى مطار كوتشين يصيب الحيرة مثل الوصول إلى مكتب كوريان. فهو نظيف، وحديث، وأنيق، وخلافاً لمطاري دلهي ومومباي، اللذين يمثلان واجهة الهند أمام معظم الزوار الأجانب، لا يبدو البهو بحاجة إلى السيطرة على الحشود على مدار الساعة. لكن على الرغم من أنه اشتهر بإدارته المحترفة، إلا أن كوريان لا يزال يتعرض لآفة «الطلبات» من الوزراء وغيرهم من الموظفين الحكوميين. «في إحدى المناسبات فقد وزير الشركات والكهرباء أعصابه لأنني رفضت تعيين مئتي شخص عمالاً في المطار حسبما طلب. قلت له إنني تعاقدت مع شركات من القطاع الخاص لأداء كل عمل في المطار تقريباً، ولذلك لا أملك سلطة التعيين أو الطرد». في مناسبة أخرى كاد المشروع أن يتوقف لأن الخطوط الجوية الهندية، المملوكة للدولة، أكدت أنها لن تستخدم المطار إذا لم تمنح عقد إدارة العمليات الأرضية – وهذا مصدر تقليدي للمحسوبية. في هذه المرة لم يكن أمام كوريان سوى الإذعان، لكنه انتصر في غيرها. «إذا تشبثت بموقفك ولم تأبه للمكان الذي سوف تعاقب بالنقل إليه، فلن يستطيعوا فعل شيء لك»، كما قال.

لكن كوريان حالة نادرة في الهند – بيروقراطي رفيع المستوى قلص عامداً متعمداً سلطاته الممنوحة له وسلطات زملائه لكي يستطيع أداء عمله بأسلوب أفضل. ذكرته بالمعادلة المشهورة التي يُستشهد بها على نطاق واسع في الهند: أ + س = ف (احتكار + سلطة = فساد). بالنسبة للرجل البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً، الذي لا يتجاوز راتبه 42 ألف روبية (قرابة 1000 دولار) في الشهر، وهذا مجرد جزء من العروض التي تلقاها من القطاع الخاص، فإن ذكر هذه المعادلة «الإينشتانية» كان باعثاً على كشف المستور. ومثلما هي الحال مع كثير من الأشخاص المؤثرين في الهند، استحضر المقدس: «لا أستطيع تفسير حظي ونجاتي إلا بالقدر والعناية الإلهية – لقد حلت علي البركة»،

كما قال. ذكرته بأنه اتخذ أيضاً قراراً دنيوياً بقبول أي عقوبة تفرض عليه. لماذا لا يفعل مثله سوى قلة قليلة من موظفي الخدمة الإدارية الهندية؟ أجاب: «يصعب معرفة السبب. الموظف النزيه يتعامل مع الفساد بالامتناع عن فعل شيء - فحين لا تفعل شيئاً فأنت لست فاسداً. والمشكلة في هذه الطريقة أن هنالك الكثير لتفعله». وأضاف إن بعض الناس في كيرالا يعجبون بالموظف المرتشي الفاسد: «يقولون إذا لم تتمكن من جمع المال فأنت أحمق فعلاً». ويستخدم سكان الولاية كلمة لوصف الموظف النزيه: «بافانغال» وتعني الشخص الأخلاقي حسن النية، لكنها تعني أيضاً السذاجة والغرارة. وعلى نحو مشابه، يوصف أولئك الذين يعرفون كيف يقدمون الرشوة بكلمة «بودي»، التي تعني الذكاء والشطارة وتتضمن في مدلولها «قوة التمييز التي تفرق بين البالغين والأطفال»[1]. ولاشك في أن هذه المفردات تكشف الكثير.

زعم كوريان أن معظم الناس يقللون من أهمية الصعوبات التي تعترض تنظيف نظام الإدارة في الهند:

عندما أتحدث مع أصدقائي اليساريين أقول لهم إنهم على خطأ: «الطبقة المستغلة الحقيقية في الهند هي البيروقراطية. فنسبة واحد أو اثنين بالمئة من السكان يعملون في وظائف حكومية ويعيشون على حساب الآخرين. هؤلاء هم المستغلون». وإذا نظرت إلى الموظفين الجدد في الخدمة الإدارية الهندية تجدهم أسوأ من جيلي. فهم يريدون المال فوراً دون تأخير. يريدون ارتياد أفخم المنتجعات ولا يحاولون التمويه على حبهم للمال. في هذه الأيام، يمكنهم رؤية حجم ما يجنيه أصدقاؤهم وأترابهم من مال في القطاع الخاص. لهذا السبب يزداد الوضع سوءاً.

ظل الهاتف يرن باستمرار أثناء نقاشنا ويقاطع حديث كوريان، كأنما ليبقي ضميره مستثاراً. أحد المتصلين كان موظفاً مسؤولاً من قسم آخر أراد من كوريان استغلال نفوذه لتأمين مقعد على درجة رجال الأعمال لرحلته في أصيل ذلك اليوم. متصل آخر كان مسؤولاً في الجمارك سيئة السمعة أراد موقفاً مجانياً له ولزملائه أثناء حفلة استقبال تقام في المطار. وافق كوريان على الطلبين. «هذه أمور صغيرة لا تضر»، كما قال بحياء.

ضحكت على الاتصالات الهاتفية وصلتها الوثيقة بموضوعنا، وعلى نزاهته وصدقه أيضاً. إذا اضطر أن يشد ولو «بعض» الخيوط، فهو يعترف بشفافية بها على الأقل.

لكن حديثنا استحث أفكاراً تتعلق بمدى صعوبة ترويض البيروقراطية التي ما تزال جامحة وخارجة عن نطاق السيطرة، وذلك على الرغم من الإجراءات الصارمة التي قلصت كثيراً من السلطات الحكومية منذ عام 1991 حين بدأ مانموهان سينغ تفكيك نظام «ترخيص راج» («باستثناء التنفس، يجب الحصول مقدماً على ترخيص حكومي لكل عمل في الهند!»). ذكرني أيضاً بتعليق أرون شوري، الذي كان وزيراً للإصلاح الإداري بين عامي 1999 – 2002. فعند الحديث عن جهوده لإصلاح البيروقراطية في الهند قال: «كأنما نريد أن نشق طريقاً في أدغال الأمازون. فبحلول الوقت الذي نتقدم فيه مسافة مئة متر، تنبت الأعشاب الضارة مرة أخرى».

يقدم شوري مثالاً على المسرحية الهزلية التي تنتج أحياناً من جهود إصلاح نظام سوف يبذل المستحيل لإجهاض حتى أوهى تغيير[2]. ففي أبريل من عام 1999، قدمت وزارة الفولاذ الهندية استفساراً رسمياً إلى وزارة الإصلاح الإداري. أما القضية الكبرى التي تطلب حلها قرابة عام واستهلكت وقتاً ثميناً من كبار المسؤولين الهنود، فكانت تتعلق بالسماح للموظفين الحكوميين باستخدام الحبر الأخضر أو الأحمر، بدلاً عن الأزرق أو الأسود المستعملين عادة في تذييل الوثائق بالهوامش والملاحظات والتعقيبات.

وبعد عدة أسابيع من الاجتماعات والاستشارات والمذكرات، استنتج مسؤولو الخدمة الإدارية في قسم شوري أن القضية لا يمكن أن يبت فيها إلا المسؤولون في مكتب الطباعة. وبعد ثلاثة أسابيع أخرى من المداولات أعاد المكتب الملف إلى وزارة الإصلاح الإداري، لكن مع توصية باستشارة وزارة التدريب والشؤون الذاتية. وتطلب الأمر ثلاثة أسابيع أخرى ليصل الملف إلى الوزارة لأن الموظفين الكبار المجدين في وزارة الإصلاح الإداري بحاجة إلى وقت للتفكير بمداولات مكتب الطباعة المكتوبة بعبارات اصطلاحية حرفية. وهكذا ظلت القضية محل أخذ ورد طوال أسابيع وشهور، ونوقشت في اجتماع إثر اجتماع، وفي وزارة بعد وزارة، قبل أن يتم التوصل إلى التسوية العبقرية الآتية: «تكتب المسودة الأولية بالحبر الأسود أو الأزرق. أما التعديلات على المسودة في المستويات اللاحقة فيمكن أن

تكتب بالحبر الأخضر أو الأحمر بحيث تميز التصحيحات»، وفقاً للأمر الإداري الجديد. التراتبية يجب أن تحدد أيضاً: «المسؤول من مرتبة أمين السر فما فوق فقط يمكنه استخدام الحبر الأخضر أو الأحمر في حالات نادرة [ذكرت مع التحذيرات المناسبة]. ومثلما لاحظ شوري: «كان حلاً بيروقراطياً جيداً: سمح بحرية التصرف بعد تطويقها!». ولو أقحم فرانز كافكا هذه الحادثة في إحدى رواياته، لاتهمه النقاد بالمبالغة والشطط.

وفيما يتعلق بكوريان، فقد تلقى عروضاً مغرية للانضمام إلى أبرز شركات القطاع الخاص في الهند، لكنه لم يذعن للإغراء حتى الآن: «قد يبدو من السذاجة في هذا اليوم والعصر القول إنني أفضل القطاع العام وحوافزه، لكنها الحقيقة»، كما قال حين كنت أودعه. وتساءلت وهلة هل أطلب وساطته لأسافر بالبطاقة السياحية على الدرجة الأولى في رحلة العودة إلى دلهي في اليوم اللاحق. ومرت اللحظة دون أن أفعل.

احتاجت الهند إلى وقت أطول من معظم بلدان العالم لتعتاد مفهوم الدولة. ويقدر المؤرخون أن الدول بدأت تتشكل في الهند منذ القرن السادس قبل الميلاد على أقل تقدير، حين كان بوذا يبرز في شمال الهند بوصفه فيلسوفاً كبيراً يعتنق مبدأ الشك في التاريخ المبكر. أما «أرثاشاسترا» («علم الثروة») فقد كتب بين عامي 300 – 200 ق.م. في عهد أسرة موريا، التي يعد أشهر سليل لها، الإمبراطور البوذي أشوكا، أعظم حكام الهند*. قال اتش. جي. ويلز في تأريخه الموجز (والسطحي) للعالم: «من بين عشرات الألوف من أسماء الملوك التي تحتشد بها أعمدة التاريخ، يلمع اسم أشوكا، ويتألق لوحده تقريباً، مثل النجم». وقدر العلماء المختصون أن عاصمة أشوكا، باتاليبوترا، التي تربض آثارها تحت مدينة باتنا الحديثة في شمال الهند، بلغ عدد سكانها عدد سكان روما الإمبراطورية. فقبل ولادة الإمبراطورية الرومانية، وارتقاء سكان أوروبة الشمالية حتى إلى المرحلة التي دعوهم الرومان فيها بالبرابرة، كان بمقدور أشوكا الاعتماد على كتاب «أرثاشاسترا» المتعلق بأسلوب الحكم والإدارة، الذي يعده المختصون مماثلاً في تطويره وتعقيده وبراعته لكتاب مكيافيللي «الأمير»، الذي كتب بعده بأكثر من ألف وسبعمئة سنة.

* حين فك البريطانيون شيفرة فرمانات وأوامر أشوكا، التي نقشت على الأعمدة المنتشرة في طول الهند وعرضها، أعادوا إلى الحياة شخصية نسيها الزمان فعلاً. أوامر الإمبراطور أشوكا الملتزمة بصرامة بالتعاليم البوذية، تستحث الرعية على الرفق بالحيوان، والامتناع عن العنف، وتوفير المأوى لعابري السبيل. وربما تجسد أول الأمثلة على بيانات الخدمة العامة.

ما يزال الكتاب الذي سطره الوزير كوتيليا يثير مشاعر الاعتراف والتقدير في القرن الحادي والعشرين[3]. فقد تعرّفنا فيه فكرة «الماندالا»، حيث ترى المملكة مصالحها الدبلوماسية عبر دوائر تتسع باستمرار، فتتحالف مع الدائرة الثانية بالترتيب لتتوحدا ضد الدائرة الوسطى بينهما. ويحتمل أن يكون ذلك أول عرض رسمي لمبدأ «عدو عدوي صديقي». يعدد كوتيليا أيضاً واجبات كل طبقة بتفصيل دقيق. أما وصفه لطبقة التجار (فايشيا) التي يعد أفرادها «لصوصاً لكن لا يسمون لصوصاً» فما زال سائداً حتى الآن. ثمة نقطة أخرى يقترحها بأسلوب رشيق تشير إلى أن سياسة الملك الضريبية يجب أن تشابه امتصاص النحلة للرحيق من الزهرة: لا يجب فرض ضريبة على أي مشروع أكثر من مرة في وقت واحد؛ فيزدهر ويربح ومن ثم يمكن فرض ضريبة عليه في يوم آخر (لا تحظى هذه النقطة بالتقدير والإعجاب في الهند المعاصرة). وهو يوصي أيضاً بوضع قواعد إجرائية مفصلة للبيروقراطية: يجب أن يرأس إدارات الدولة كلها أكثر من شخص واحد ليمنع سقوطها في شرك المصالح الأنانية الضيقة؛ ويجب نقل المسؤولين مراراً للسبب نفسه؛ ويجب ألا يتخذ قرار من قبل أي مسؤول قبل استنصاح شبكة من الرؤساء الأعلى مرتبة. ثم يعدد كوتيليا أربعين طريقة يستطيع عبرها البيروقراطي اختلاس عائدات الملك وأمواله.

مضت دهور منذ أن سطر كوتيليا رؤيته السلمية إلى حد غريب لكيفية اشتغال الحكومة الرشيدة. وسيكون من الغريب، على أقل تقدير، إسقاط المشاعر المستمدة من نصوص الهند القديمة على شخصيتها الحديثة، ولو اقتصر السبب على الزمن الطويل الذي مر. لكن هنالك استمرارية ثقافية -لا سياسية- في الهند يتعذر العثور عليها في بلدان كثيرة -باستثناء الصين. حين كتب ايه. إل. باشام، المؤرخ الكلاسيكي البريطاني، في كتابه الذي ما يزال يحظى بالإعجاب والتقدير على نطاق واسع، «المعجزة التي كانت الهند» عام 1954، حاول إقناع الناشر الأمريكي بإدخال تعديل طفيف على العنوان[4]. فقد كان الكتاب جزءاً من سلسلة شملت الأزتيك، والإغريق، والمايا، ومصر الفرعونية.. الخ. قال البرفسور باشام إن الفعل في حالة الهند يجب أن «يكون» وليس «كان»، نظراً لأن قصتها الحضارية لم تنقطع، ومن ثم يصبح العنوان: «المعجزة التي تكون الهند». ومع أن الناشر لم يقتنع ولم يقبل بالتعديل، إلا أن الحجة كانت مفحمة.

وبالمقابل، فإن قصة الدولة في الهند بعد تفكك إمبراطورية أشوكا، هي قصة تشظ وانقسام وحروب وانحطاط مستمر إلى أن اكتسح المغول شمال الهند من وسط آسيا في أوائل القرن السادس عشر. ولم تتوحد الهند مرة أخرى كما تعرف اليوم تحت حكم أسرة واحدة تسيطر تقريباً على الأراضي نفسها التي حكمها أشوكا، إلا حين تربع على العرش الإمبراطور أكبر في خمسينيات القرن السادس عشر واحتفظ به حتى وفاته عام 1605 - المدة نفسها التي حكمت بها الملكة إليزابيث الأولى إنكلترا. التغاير مع الصين، التي حكمت من المركز معظم السنوات الألفين وخمسمئة الماضية، مع بعض الفواصل الزمنية الوجيزة التي حدثت فيها انقسامات أو حروب أهلية، يبدو صارخاً. كذلك يبدو التغاير التاريخي بين نظامي البيروقراطية في الهند والصين. فقد اتبعت الصين نظاماً من الامتحانات التنافسية حيث يستطيع حتى الفلاح المتواضع أن يصبح شخصية مهمة اعتماداً على مؤهلاته. وإلى أن استعمر البريطانيون الهند في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت المناصب الإدارية كلها تقريباً وراثية، ويشغلها على الأغلب البراهمة من الطبقة العليا.

التأثير الرئيس الذي يستمر في صياغة وتشكيل الدولة في الهند اليوم هو تأثير بريطاني - مع بعض الآثار الباقية من المغول. فقد استهدفت الإدارة البريطانية، البعيدة عن الناس والمهيبة في صورتها الذاتية، أن تكون «عادلة كلية ومستقيمة بعناد»[5]. وأصبح من الدارج للمؤرخين في الغرب والهند منذ الاستقلال رفض الخدمة المدنية الهندية في الحقبة الفيكتورية بوصفها متعالية عرقياً واستعمارية بصورة سافرة. لكن هذا الرأي يتجاهل التقدم الذي تحقق ويغفل من جوانب عديدة التأثير الجذري الذي مارسته في الذهنية الهندية إدارة مدنية أعلنت المساواة أمام القانون والإدارة العادلة النزيهة. ومع أن القضاة الهنود لم يسمح لهم قط تقريباً بمحاكمة المتهمين البريطانيين، إلا أن الحكم البريطاني أعلن لأول مرة في تاريخ الهند أن الهنود متساوون أمام القانون. وحقيقة وجود جمعية للهندوس من الطبقة الدنيا تثير الجدل في الهند في القرن الحادي والعشرين وتحمل اسم اللورد مكولي، الحاكم الاستعماري الذي وضع قانون الجنايات الهندي القائم حتى الآن، شهادة دامغة على ذلك. وليس من المفاجئ أن أمبيدكار، الزعيم المنتمي إلى

الطبقة الدنيا ومؤطر الدستور الهندي، كان يلمح بين الحين والآخر إلى أن خشيته من أن يحكم الهند المستقلة هندوس الطبقة العليا تفوق خوفه من استمرار الحكم البريطاني.

طوال أكثر من مئتي سنة، عد جباة المناطق البريطانيين أنفسهم «أوصياء أفلاطونيين»[6]، وهؤلاء نخبة تعمدت أن تبقى متعالية على الجماهير لكن تحكم لمصلحتها. وهذا ناسب الأغراض الاستعمارية جيداً نظراً لأنه أسلوب فعال لجباية الضرائب والحفاظ على القانون والنظام. لكنه خلف تراثاً من الترفع والتجرد والأبوية ما يزال جلياً حتى اليوم. وبالنسبة لمعظم القرويين في الهند الحديثة، ربما ينطبق حتى الآن الوصف الآتي الذي كتبه أحد الكتاب الهنود المشهورين وهو يتذكر طفولته: «يبدو أن جواً من العدالة والنظام يهيمن من الأعلى على ما يحدث في الأسفل ويتأمله ليلاً ونهاراً»[7]. واكتشف آخرون في الهند اليوم موقفاً شائعاً يشبه الدولة «بالرياح الموسمية التي تجلب المطر، بملمح من ملامح الطبيعة»[8]. وقلة من الناس يعتقدون أو بوسعهم مقارعة الطبيعة.

زرت كثيراً من البيوت المطلية بدهان أبيض اللون والمؤلفة من طابق واحد التي سكنها جباة ضرائب المناطق في شتى أنحاء الهند – المقرات المحلية حيث يرأس الموظف الرسمي السلطة القضائية ويمثل الذراع المحلي للسلطة التنفيذية. ومع أن الصور المعلقة على جدران مكاتب جباة الضرائب هي للمهاتما غاندي لا للملك جورج الرابع، إلا المسؤول الاستعماري البريطاني في القرن التاسع عشر كان يشعر على الفور إنه في بيته. فهو محاط بخلية نحل من الأجراء ولم يتنقل قط ضمن المقاطعة دون حاشية ضخمة من الأتباع. وفي كل قرية سوف تطوق الجماهير عنقه بأكاليل الغار أو القرنفل أو الياسمين أو الأقحوان مثل نجوم السينما. (ازداد فيما بعد عدد النساء اللاتي شغلن المنصب). ونظراً لأن معدل عدد السكان في كل مقاطعة هندية يقارب وسطياً مليوني نسمة (أي أكثر من سكان عديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة)، فإن من النادر أن تستضيف القرية الجابي. ولذلك سيبذل زعماؤها قصارى جهودهم إذا حظيت بشرف زيارة السيد الكبير للتأثير فيه أثناء الوقت القصير الذي يرونه فيه. حتى وسيلة النقل التي يستخدمها في تنقلاته، سيارة «أمباسادور» بيضاء مع ضوء أحمر يبرق على سطحها، لم تتغير منذ أيام حكم البريطانيين.

يتمتع موظفو الخدمة الإدارية الهندية اليوم بقدرات كبيرة وتستحثهم الرغبة في رفع مستوى حياة الناس العاديين. لكن قلة منهم يتشبثون بالمثالية التي بدؤوا بها مهنتهم. ثمة عدد لا يحصى من جامعي ضرائب المناطق الذي وصفوا أمامي عملهم بأنه يشبه خوض معركة خاسرة لإبعاد المد الكاسح من المراجعين والمدعين ومقدمي العرائض والشكاوى. ومثل الملك كانيوت لا يمكنهم وقف المد. وعلى شاكلة أسلافهم البريطانيين، فهم يأتون من مناطق أخرى ويعيشون بعيداً عن زملائهم وأترابهم. يعملون طوال النهار، وأحياناً طول الليل، نظراً لعدم وجود شيء آخر يمكن فعله في بلدات وقرى الأرياف الهندية. وعديد منهم، منذ سبعينيات القرن العشرين، حين بدا أن الفساد أصبح يحظى بقبول واسع النطاق في الهند بوصفه ممارسة عادية× ، أصابهم الفساد أيضاً. بل إن كثيراً منهم قبلوه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملهم. ونظراً لتعذر طردهم من مناصبهم، لا يمكن للسكان المحليين فعل شيء إزاء فساد موظف الخدمة الإدارية الهندية، إن اعتقدوا أصلاً أنه يرتكب الأخطاء.

في الفصل الأخير من الكتاب نلتقي أرونا روي ونيخيل دي وأعضاء «منظمة تمكين العمال والفلاحين»، الذين يحاربون الفساد في بعض من أفقر مناطق الهند. وحملتهم لمحاسبة الخدمة المدنية الهندية تعد من أهم التحديات التي واجهت حتى الآن كادراً قيادياً يدين بمعظمهم تراثه ومعتقداته إلى حقبة استعمارية تلقت آخر هتافات الاستحسان قبل ثلاثة أجيال. رافقت أرونا ونيخيل إلى الساحة العامة في بيوار، عاصمة المقاطعة في منطقتهما في راجستان، حين أمضى الاثنان أربعين يوماً في اعتصام هدفه إحراج السلطات المحلية ودفعها إلى توفير المعلومات عن الإنفاق العام. لم تكن الممارسة أكاديمية، وجذبت انتباه الأمة كلها. وفي ذلك الجزء من البلاد، حيث تمثل أعمال الإغاثة العمومية الفارق المميز الوحيد أحياناً بين الموت جوعاً والبقاء على قيد الحياة، حرم عشرات الآلاف من الرجال والنساء من الحد الأدنى من أجرهم اليومي: 73 روبية (أو 1.75 دولاراً) بعد شهور من العمل اليدوي المضني الذي يقصم الظهر. ووجد آخرون أن أسماءهم أضيفت إلى جدول الرواتب الحكومية مع أنهم لم يقوموا بأي عمل. فقد كان المسؤولون الفاسدون

يختلسون أجور هؤلاء «العمال الأشباح» في أعمال الإغاثة، مثل ردم الحفر في الطرقات أو بناء «سدود تجميع المياه» الصغيرة، التي كانت هي نفسها مزيفة. وبعد إجبار السلطات على نشر تفاصيل الإنفاق، شرعت المنظمة في عملية تدقيق معلومات الدولة. فاكتشفت في وحدة إدارية فرعية تشمل مجموعة من القرى اختلاس 4.5 مليون روبية من إجمالي الإنفاق العام البالغ 6.5 مليون روبية. أما اسم المجلس المحلي فكان جاناواد.

قال نيخيل: «إنها ملهاة مضحكة. فقد أخذنا المسؤولون الحكوميون لتفقد السد الذي عرفنا أنه مسجل بوصفه أربعة سدود مختلفة وفقاً لحسابات الإنفاق. ثم إلى السد نفسه ثلاث مرات إضافية عبر ثلاثة طرق مختلفة، على أمل ألا نلاحظ أنه السد ذاته. لم نشعر حتى بالغضب. كنا نضحك». الاستقصاء كشف عن جداول رواتب مزورة، وعيادة طبية متخيلة، ومدارس لا وجود لها وعشرات الآلاف من الأشخاص الذين لم يقبضوا أجورهم عن عملهم. وافقت حكومة ولاية راجستان على مضض، وقد أحرجها اهتمام وسائل الإعلام، على إجراء تحقيق خاص بها في المزاعم. ومع أنه أيد النتائج التي توصلت إليها المنظمة، إلا أن موظفاً واحداً لم يطرد فضلاً عن إدانته. لكن قضية جاناواد أصبحت في راجستان رمزاً يشير إلى كيفية محاربة البيروقراطية المرتشية. «لن نيأس أبداً لأننا نحقق تقدماً فعلياً. لقد أصبح من الأصعب على البيروقراطيين أن يتحولوا إلى فاسدين في المستقبل، بعد أن زدنا تكلفة الفساد»، حسبما قالت أرونا.

أثناء الاحتجاجات المنتظمة، استطاع شانكار سينغ، خبير مسرح الدمى والمطرب الشعبي في المجموعة، إمتاع آلاف الفلاحين بأغنيات شاعت الآن في قرى عديدة في شتى أنحاء راجستان، منها مثلاً: «صاروا [المسؤولون] مثل البطيخ من فرط السمنة، ووجوههم حمراء مثل البندورة. لا يعرفون إلا تقديم ضمانات مزيفة. اقطعوا أنوف هؤلاء المتكبرين! فهم يقدمون أسماء مزورة لقبض رواتب أصحابها الأشباح وينهبون مالنا المخصص للتنمية»، مثلما يغني باللغة الهندية أمام المحتجين. ويملأ عرضه، الذي يقدم تحت سمع وبصر هؤلاء الذين يريد جدع أنوفهم، نفوس القرويين بالمرح والبهجة. إنه استعراض ساخر وانتقادي يظهر الديمقراطية الهندية في الممارسة العملية. في الهند،

يزداد في القرى المحلية النائية الفساد على ما يبدو ويتعاظم تحكم موظفي الحكومة بحياة الناس. ويعبر عن ذلك في عدد الناخبين، حيث تزداد مشاركة القرويين كلما نأت القرية في أعماق الريف، في حين لا تثير الانتخابات الوطنية أي اهتمام. فنسبة المشاركة في انتخابات المجالس المحلية، التي تغطي مجرد حفنة قليلة من القرى، أعلى في أغلب الأحوال من نسبة المشاركة في الانتخابات الوطنية. وحين زرت منزل فيريندر، سائق حماتي، فوجئت عندما اكتشفت عدم وجود أحد يعرف اسم عضو البرلمان الذي يمثل القرية. لكن جميع سكانها عرفوا اسم ممثلها في الجمعية التشريعية للولاية.

أخذني نيخيل إلى مكاتب المجلس المحلي القريب، حيث الرئيس المنتخب، كالورام، عضو في منظمة تمكين العمال والفلاحين، ومن طبقة الداليت (المنبوذين)، ولا يرتبط بأي حزب من الأحزاب السياسية الراسخة. يضم مكتبه بضعة كراسي بلاستيكية ومروحة لا تدور بانتظام. واجهنا سيلاً دافقاً من الشاي بالحليب قدم لنا بأكواب معدنية صغيرة. قال لي رام: «عندما بدأت العمل هنا، ذهبت وحدي لمقابلة جابي الضرائب لأطلب المال الذي يفترض أن ينفق على المجلس المحلي، فقال: «دعنا نتفاوض». أدركت أن هذا الأسلوب لا يجدي نفعاً. لكن عندما تذهب مع مجموعة لمقابلة أي مسؤول فلن يستطيع التنصل فيما بعد مما وافق عليه».

علقت خارج مكتبه، الذي سيشغله مدة أربع سنين، لوحة صفراء لامعة أدرجت فيها مشروعات الأشغال العامة المحلية كلها، وشملت الإنفاق على إصلاح الطرق، وعيادات الأمومة، والآبار الجديدة، ومراكز التأهيل. وذكر في كل مشروع حجم الإنفاق وتاريخ الانتهاء. وهنالك عدد كبير من جداول الرواتب لكي يتحقق العمال من إضافة أسمائهم وهل الأجور التي تلقوها صحيحة. ذلك كله كان نتيجة لحملة المجموعة الهادفة إلى الحصول على الحق في المعلومات، التي أجبرت حكومة راجستان على تحويله إلى قانون في أواخر التسعينيات، نال بسرعة الاعتراف في الولايات الأخرى. وفي عام 2005، أصدرت نيودلهي قانون الحق في المعلومات ليشمل الهند كلها. وكان أرون شوري، وزير الإصلاح الإداري السابق، سيسر لو علم أن نيودلهي استثنت من القانون بعض الهوامش المكتوبة

على حواشي الوثائق الرسمية – بغض النظر عن لون الحبر. لكن لم تجد أرونا ونيخيل الأمر مسلياً. لأن الإبهام البيروقراطي كثيراً ما يزدهر في الهوامش والحواشي.

«من الصعب جداً إقناع الناس بالتخلي عن عادة دفع المال للحصول على ما هو حق لهم»، كما قال كالو رام. على سبيل المثال، كثيراً ما يحتاج الناس إلى نسخة عن شهادة الميلاد للحصول على دفتر الحصة الغذائية – التي يجب أن يحصلوا عليها مجاناً. لكنهم ما يزالون يدسون ثلاثمئة أو أربعمائة روبية مع الطلب. على نحو مشابه، قد تحاول أرملة رشوة موظف للحصول على شهادة وفاة لزوجها، لكي تصبح مؤهلة للحصول على المعونة. حين كنا نتحدث، اقتحم رجلان مذعوران المكتب طلباً للنجدة. كانا من صغار الموظفين المحليين، وقالا إنهما خائفان من أن توجه الشرطة لهما تهمة جنائية لأنهما وضعا الممتلكات العامة في غير محلها. أما الممتلكات المعنية هنا فكانت صفحة طويلة من الورق تضم جداول أسماء الذين سيقبضون أجورهم. فقد أكلت معزاة الجيران الصحيفة. صعب علي كبح جماح الضحك على المعادل الهندي لقصة «الكلب أكل وظيفتي». لكن يبدو أن الجميع صدقوا الحكاية. قال نيخيل: «قد تكون المعزاة أكلت الصحيفة فعلاً. ففي هذا الوقت من السنة، قبل هبوب الرياح الموسمية، لا يوجد عشب، ولذلك يأكل الماعز أي شيء، حتى الورق». وبدا واضحاً أن الوقت غير مناسب للدعابات عن «كبش الفداء».

بعد أن طمأن رام الرجلين بأن اللوم يقع على المعزاة فعلاً، أتت إليه امرأة عجوز لم يستطع حتى النقاب إخفاء غضبها. تطلب الأمر عدة دقائق لتهدئتها ومعرفة ما أثار حنقها واستياءها. أخرجت دفتر المعونة الغذائية وقالت إن مدير المتجر المحلي الذي يتلقى منه المحتاجون (المصنفون في فئة تحت خط الفقر) معونات القمح والرز، قطع من دفترها أربع قسائم مقابل حصة واحدة من الحبوب. بدأ رام يدون الملاحظات. لكنها صرخت: «لا تهتمون إلا بالرسميات الغبية، لكن ماذا عن طعامي». ذهبنا معها إلى المتجر. في البداية، أنكر المدير المسؤول عن الحصص الغذائية التهمة بعناد، لكن بعد أن عرف تصميمنا، سلم المرأة ثلاث حصص من القمح. لكنه كان من نوعية رديئة إلى حد أن الجمال المحلية ستفكر مرتين قبل تذوقه. وعلى شاكلة كثير من أمثاله، باع

المدير القمح الجيد النوعية الذي قدمته الحكومة في السوق السوداء واستبدله بمادة تشبه التبن غير صالحة للطعام الآدمي. وبعد مزيد من المناقشات المطولة، اعترف المدير أيضاً بالتهمة الثانية، وهو يعلم عجز أي من الحاضرين عن مصادرة رخصته. في نهاية المطاف، غادرت العجوز المتجر مع أربع حصص من الحبوب جيدة النوعية. هكذا تمضي الأيام في القرية النمطية في ولاية راجستان. قال نيخيل: «هذه هي حياة الفقراء الهنود. والحكومة لا تبالي بهم ولا تتدخل من أجلهم».

ثمة دعاية شاعت في الاتحاد السوفييتي عن موظفي الدولة: «أنت تتظاهر بالعمل ونحن نتظاهر بدفع راتبك». أما في الهند فيجب أن تكون الدعابة كما يأتي: «تظاهر بأنك تعمل ونحن سندفع لك مالاً كثيراً». صحيح أن رواتب النخبة من موظفي الخدمة الإدارية الهندية أقل نسبياً من رواتب نظرائهم المترفين في القطاع الخاص، لكنهم يحصلون -خلافاً لموظفي القطاع الخاص- على مزايا ومكاسب كبيرة، منها السكن المجاني، والهاتف، والكهرباء، والسفر على الدرجة الأولى.. الخ. وتبلغ نسبة موظفي القطاع العام الذين يبلغ عددهم 21 مليون موظف في الفئة الثالثة والرابعة من الخدمة المدنية أكثر من 90% - تشمل صغار الموظفين، والمدرسين، والسائقين، والعمال العاديين. وهؤلاء يقبضون رواتب تزيد بثلاثة أضعاف عن نظرائهم الذين يؤدون الوظائف نفسها في القطاع الخاص. ولا ترتفع النسبة عن هذه المعدلات إلا في غانا وساحل العاج في إفريقيا[9]. إضافة إلا ذلك، يتمتع موظفو الحكومة بشبكة أمان حديدية. فوفقاً للمادة الغريبة 311 من الدستور الهندي، يستحيل عملياً تخفيض مرتبة موظف الحكومة الفاسد، فضلاً عن طرده من العمل[10].

من المرجح أن تتمثل أكبر فائدة غير نقدية يجنيها كثير من الموظفين الحكوميين في فرصة جني المال بطرق غير مشروعة. كان راجيف غاندي، الذي استلم منصب رئيس الوزراء بعد اغتيال والدته إنديرا عام 1984، واغتيل هو نفسه عام 1991، من أشد المنتقدين للفساد. وقدر أن نسبة 85% من إجمالي الإنفاق على التنمية في الهند تذهب إلى جيوب البيروقراطيين. اتهمه بعضهم بالمبالغة، وبعضهم الآخر بالاعتماد على التخمينات

الحدسية المضللة. لكن لم يتحد صحة حساباته أولئك المطلعون على النظام والعارفون بآلياته – الموظفون أنفسهم. قال لي ناريش تشاندرا، وزير الدولة السابق، وصاحب أرفع منصب في الإدارة المدنية في الهند، في مقابلة أجريتها معه: «وصل الفساد في الهند إلى حد أننا لم نعد نستطيع احتماله». وزير دولة آخر، هو تي. إس. آر. سوبرامانيام، قال لي: «كثير من الناس، خصوصاً الأجانب، لا يقدرون المدى الذي وصل إليه الفساد في الهند. ويظنون أنه مجرد إزعاج إضافي للنظام. لكن ما لا يدركونه أنه يمثل النظام من نواحي عديدة وفي أجزاء كبيرة من الهند». وربما يأتي أبلغ وصف من براتاب بانو ميهتا، أحد أشهر المختصين في العلوم السياسية وأكثرهم احتراماً في الهند، الذي يرأس مؤسسة استشارية بارزة في نيودلهي: «في كل نقطة تقريباً يُحكم منها المواطنون، وفي كل عملية تسجيل لهم، أو فرض ضرائب عليهم، أو منحهم تراخيص أو موافقة أو تخمين، ينفتح المجال للتفاوض والرشوة»[11].

من الأسباب التي تجعل مثل هذا الفساد لا يستفز غضباً أوسع وأكثر حدة، أن معظم الطبقة الوسطى في الهند، وشركات القطاع الخاص الكبرى تحررت من أسوأ تجاوزات الدولة وتدخلاتها عند إلغاء نظام «ترخيص راج» عام 1991. وأفراد النخبة الذين يسيطرون على وسائل الإعلام، ويشكلون الرأي العام، هم الأقل تأثراً به. ولذلك يعتقد كثيرون أن الفساد في حالة تراجع وانحسار. لكن ما يغيب عن تقدير كثير من المراقبين مدى استمرار نظام «ترخيص راج»، القائم على المحاصصة والأنظمة القراقوشية، في الوجود خارج نطاق الاقتصاد المنظم. ففيما وراء المروج الخضراء المهندسة للطبقة الوسطى الهندية، تمتد أذرع ومجسات نظام «ترخيص راج» لتصل إلى حياة الأغلبية الساحقة من فقراء الهند.

على سبيل المثال، يقدر عدد سائقي الدراجات ثلاثية العجلات في نيودلهي بخمسمئة ألف، لكن هناك سقفاً لا يتجاوز تسعة وتسعين ألف ترخيص يمنح لتشغيل الدراجات. وهؤلاء يعدون ضمن فئة أفقر سكان مدن الصفيح في الهند. لكن بدلاً من رفع سقف عدد التراخيص أو إلغائه نهائياً، تضمن الدولة أن يعمل أربعمئة ألف سائق بصورة غير

قانونية. ولكي يفعلوا ذلك عليهم دفع رشاوى منتظمة للشرطة كل شهر[12]. والأسوأ أن على مالك الدراجة، وفقاً لتفصيلات القانون، أن يكون قائدها أيضاً. وهذا يعني محاصرة أصحاب الدراجات في مدن الصفيح وأحياء الفقر لأن من غير المسموح لهم شراء أكثر من دراجة واستخدام سائقين آخرين عليها. ومن الطبيعي أن على أولئك الذين يملكون أكثر من دراجة واحدة أن يدفعوا رشوة إلى الشرطة كي تغض الطرف عنهم.

للسبب ذاته، تتعمد نيودلهي إبقاء باعتها الجوالين الذين يبلغ عددهم ستمئة ألف في حالة من الإهمال القانوني. فكثير من أفراد الطبقة الوسطى في المدينة يشتكون من أن الباعة المتجولين يحتلون الأماكن العامة مجاناً. لكنهم يدفعون في الحقيقة رشوة تتراوح بين 800 – 1000 روبية شهرياً[13]. وعلى الرغم من أنهم يفقدون ثلث مكسبهم الهزيل بهذه الطريقة، إلا أنهم كثيراً ما يتعرضون لغارات رجال الشرطة أو الجمارك. و«تصادر» بضائعهم – عصائر، نظارات، مأكولات، سجائر مستوردة، قمصان.. ولا يستردونها أبداً. فهذه بعض المكاسب «العينية» للعمل في الشرطة أو الجمارك. ويمكن للحياة أن تكون شديدة القسوة على الفقراء في الهند.

استطاعت البلاد تجنب المجاعات منذ الاستقلال بفضل الديمقراطية غالباً، مثلما أكد أمارتيا سين. ففي الأوقات التي تعاني فيها نقصاً حاداً في المحاصيل، توفر الضغوط الانتخابية ووسائل الإعلام الحرة الدافع المحفز للدولة لضمان التوزيع السريع للإغاثة الطارئة وتوجيهها نحو الأهداف المناسبة. وآخر المجاعات الواسعة النطاق حدثت في الهند في أوائل الأربعينيات تحت الحكم البريطاني، حين مات ملايين الجائعين. سجل البلاد منذ الاستقلال يمثل تغايراً صارخاً مع سجل الصين، حيث مات ثلاثون مليون شخص أثناء «القفزة الكبرى إلى الأمام» التي أعلنها ماوتسي تونغ في أواخر الخمسينيات. لكن سجل ديمقراطية الهند كان أقل إثارة وتأثيراً من نظام الحكم الاستبدادي في الصين الذي تمكن من حماية فقرائه من شرور وآفات أخرى مثل الأمية، والسل، وسوء التغذية. من أهم وظائف الدولة الهندية، التي ذكرت في دستور عام 1950، هي القضاء على الجوع وتوفير الماء النظيف للجميع. أما فشل نيودلهي في إنجاز مثل هذه الأهداف فيبقى أقل وضوحاً وفظاعة الآن مقارنة بالوضع قبل عشرين أو ثلاثين سنة. فقد أسهمت معدلات النمو

المرتفعة في تخفيض مستمر في حدة الفقر: فنسبة الهنود الذين يعيشون تحت خط الفقر (الرسمي) تقلصت من 40% من السكان في ثمانينيات القرن العشرين إلى أقل قليلاً من 26% بحلول عام 2001. لكن ذلك ما يزال يعني في عام 2006 أن قرابة 300 مليون هندي لا يمكن أن يعرفوا من أين تأتي وجبة الطعام اللاحقة. وهم يعيشون أيضاً مع احتمال أن يموت واحد أو أكثر من أطفالهم من الأمراض المنقولة عبر المياه الملوثة التي يمكن توقيها بسهولة. وعدد الأطفال الهنود الذين يموتون بسبب الإسهال يبلغ مليون طفل سنوياً.

لا علاقة لإخفاقات الهند بالافتقار إلى الموارد. فالبلدان الأشد فقراً، مثل بنغلاديش وبوتسوانا، لديها مؤشرات أفضل من الهند على التنمية البشرية[14]. ولدى نيودلهي ما يكفي من الأموال لا لتطوير ترسانة من الرؤوس الحربية والحفاظ عليها فقط، بل للدخول في سباق مع الصين لإرسال بعثة فضائية غير مأهولة إلى القمر - وهو هدف يأمل البلدان بتحقيقه بحلول عام 2010.

لكن يبدو أن الدولة الهندية عاجزة عن توفير حتى الحاجات الأساسية لفقرائها، مثل المراحيض العمومية لمدن الصفيح، أو الطباشير لمدرسي المدارس الابتدائية في الأرياف، أو المحاقن النظيفة للأطباء في العيادات الصحية الريفية. وفي ضوء التهديد المتعاظم لجائحة فيروس العوز المناعي البشري المكتسب - الإيدز في الهند، فإن النوعية المتدنية للعيادات الطبية الريفية تثير القلق على نحو خاص. فإنفاق الهند على الرعاية الطبية الأولية من نسبة إجمالي الناتج المحلي يقل عما تنفقه البلدان النامية كلها تقريباً[15].

من الإخفاقات الرئيسة للدولة الهندية نظامها للمعونات الغذائية المخصصة لأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. ومثلما أشار أمارتيا سين، فإن توزيع الأغذية يصبح على درجة عالية من الكفاءة والفعالية حين تهدد مجاعة الهند. لكن 47% من الأطفال الهنود تحت سن الخامسة يعانون «سوء تغذية مزمناً» وفقاً لمعايير الأمم المتحدة[16]. ومن المرجح أن يتعرض الطفل الذي عانى سوء التغذية إلى إعاقة في النمو بقية حياته، والجدير بالذكر أن الأغلبية الساحقة من الأطفال المصابين بسوء التغذية في الهند هم من البنات وحين يصبحن أمهات ينقلن كثيراً من أمراض عوز المواد المعدنية إلى أجنتهن.

كيف يمكن لدولة بلغت أعلى درجات القدرة على الإنجاز التقاني الحقيقي أن تفشل في تحقيق هذا الهدف الأساسي؟ مراقبة آليات نظام المعونة الغذائية بالتفصيل يقربنا إلى الإجابة - فالمشكلة لا تكمن في قلة الغذاء: فإنتاج الحبوب في الهند تضاعف أكثر من أربع مرات منذ الاستقلال، في حين تضاعف عدد السكان ثلاث مرات. كما تملك الحكومة فائضاً من وجبات الطعام السريعة: في إحدى المراحل عام 2003 كانت الهند تخزن أكثر من ستين مليون طن من الحبوب في مخازنها العامة، وهي كمية تكفي لتزويد كل عائلة تعيش تحت خط الفقر بطن من القمح أو الرز (وهي تعادل أكثر من خمس المخزون العالمي للحبوب آنذاك). ولا تكمن الإجابة أيضاً في حدود الإنفاق. فالهند تنفق على الدفاع ما يعادل إنفاقها على برامجها المخصصة لمكافحة الفقر كلها مجتمعة. الإجابة، لسوء الحظ، تكمن في ذهنية موظفي الدولة وعجز الهنود عن ترجمة إحباطهم من البيروقراطية إلى إصلاح حقيقي للنظام عبر صندوق الاقتراع. المشكلة معقدة، لكن قدرة الهند على العثور على حل سوف يكون لها مضامين جدية تتجاوز حدودها الوطنية.

من التجارب التي سببت لي أشد القلق والإزعاج زيارة مدينة الصفيح الفقيرة، سوندر ناغري (المفارقة أن اسمها يعني «البلدة الجميلة»)، في نيودلهي. يبعد الحي الفقير بضعة أميال عن مباني دلهي السياسية المهيبة والجميلة حقاً، التي صممها إدوين لوتينز في العشرينيات، ويؤوي عشرات الألوف من الناس الذين يعيشون في ظروف كان يجب أن تختفي منذ زمن بعيد. كنت بصحبة أعضاء من مجموعة تدعى «باريفارتان» («الإحياء»)، التي مثلت إزعاجاً كبيراً للمسؤولين في عاصمة الهند، مثلما فعل رفاق أرونا روي للبيروقراطيين في راجستان. أخذني أعضاء المجموعة لرؤية جماعة من النساء المحليات في قاعة صغيرة قرب أحد أزقة الحي الجانبية الضيقة لكن المزينة بأسلوب جميل. ثمة لوحة كبيرة انتصبت في مركز القاعة وكتب عليها باللغة الهندية: «الصمت هو الموت».

عانت كل امرأة من الحاضرات تجربة رعب لا يمكن تخيلها. فقد زارت واحدة مخفر الشرطة لتقديم شكوى عن حالة اغتصاب وتسجيلها. لكنها أخذت إلى إحدى الزنزانات

واغتصبت مرة أخرى من قبل الذين استنجدت بهم. امرأة أخرى فقد طفلها الذي كان يلعب في الشارع حين سقط في مجرور وغرق. وعد العضو المحلي في جمعية دلهي التشريعية بإجراء تحقيق لكشف ملابسات الحادث، لكنها لم تسمع عنه بعد ذلك قط. امرأة أخرى أرملة كانت تحاول على مدى السنين دون جدوى الحصول على شهادة تثبت وفاة زوجها لتستفيد من معاشه التقاعدي الزهيد. وهي غير قادرة على رشوة المسؤولين للحصول على الشهادة. كانت القصص مرعبة فعلاً.

لا أريد تقديم انطباع مفاده أن حياة فقراء الهند ليس فيها سوى المعاناة والألم والتبريح. فعلى شاكلة كثير من الزوار الآخرين، فوجئت غالباً بالإحساس بالجماعة، والألوان والبهجة والضحك في مدن الصفيح الفقيرة في الهند؛ وأعجبت دوماً بما أظهره سكانها من كرم وسخاء للأجانب ولبعضهم بعضاً. لكن كثيراً من النساء اللاتي قابلتهن، وعديداً من الفقراء الذين التقيت بهم في القرى وأحياء الفقر في المدن، قد حرموا من حقهم في الحصول على المعونة الغذائية. ويمكن للحكومة الهندية أن تكون مهملة وقاسية ولا مبالية، لكن جيش خبراء الإحصاء في الدولة يصدر بانتظام تقارير تثبت بالدليل القاطع ذنبها، مثلما تفعل وفرة من الدراسات المستقلة [17]. وهذه تتفاوت في تفاصيلها، لكنها تشير جميعها إلى «تحويل» صارخ وهائل لسيل الأغذية العامة بعيداً عن أولئك الذين يفترض أن يستهدفهم. معدلات السرقات تتفاوت تفاوتاً كبيراً من ولاية إلى أخرى، وأفضل الولايات، مثل كيرالا وتاميل نادو، تقدم أكثر من 80% من المعونات الغذائية إلى فقرائها. لكن في ولاية بيهار الشمالية، ثاني أفقر ولاية هندية، التي يقطنها 75% مليون نسمة، تتعرض نسبة 80% من المعونات للسرقة. أما المعدل في عموم الهند فيتراوح بين الثلث والنصف اعتماداً على نوعية المسوح والاستطلاعات. وهذا يظهر نمطاً من السرقة الروتينية على مستويات الدولة كلها.

وصفت إحدى النساء كيف حاولت تأمين بطاقة «ت خ ف» (تحت خط الفقر) بحيث تستطيع الحصول على المواد المدعومة، مثل الحبوب وزيت الكاز والسكر، التي يحق لها وعائلتها الحصول عليها. وتظهر الاستطلاعات الحكومية أن 45% من الذين يملكون هذه البطاقة ليسوا فقراء؛ بل حصلوا عليها عبر الرشوة. ولذلك، فإن نصف الأغذية

المدعومة تتعرض للنهب والسرقة، ونصف أولئك الذين يحصلون على ما بقي يفعلون ذلك بالتزوير والاحتيال. قالت المرأة التي هاجرت إلى دلهي من بيهار: «لم أستطع الحصول على الاستمارة الصحيحة إلا بالرشوة. وحين رشوتهم أعطوني استمارة بالإنكليزية التي لا أفهمها. لذلك اضطررت لدفع المال إلى شخص يجلس خارج المكتب لكتابة الطلب». وبعد أن حصلت على البطاقة في نهاية المطاف، ودفعت تكاليف باهظة، ذهبت إلى المتجر المحلي، فوجدته مغلقاً دائماً، وحين يفتح لا يقدم إلا الحبوب العفنة القديمة. وعرضت عينة ملآنة بالحشرات.

في هذه المناسبة بالذات، نسيت أن أسأل النساء عن الوظيفة التي يرغبن بأن يعمل بها أطفالهن في المستقبل، لكنني لم أشك كثيراً في أن معظمهن سيرغبن في العمل في الحكومة. ومن الصعب الجدال في هذا المطمح الشائع والمشترك حتى لو تغاضى الطامحون ضمناً عن الفساد الذي كثيراً ما كانوا ضحايا له. وربما يصف بانو ميهتا ازدواجية الهنود تجاه الدولة باعتبارها «حالة حرب أهلية ضمن أرواحنا ونفوسنا.. في مجتمع لا يعترف غالباً بقيمة الأفراد، حيث الوسائل المرئية لإثبات قيمة الذات عبر الإنجازات المهمة لا تتاح إلا للقلة، والفساد طريقة للتعبير عن أهمية الذات»[18]. الوظيفة الحكومية تسبغ المكانة، وتمنح المال، وتتيح الفرصة. وبالنسبة لسكان مدن الصفيح وأحياء الفقر، مثل سوندر ناغري، تعد تلك أوضح طريقة للارتقاء إلى طبقة أفضل. فالدولة تمثل للفقراء الصديق والعدو في آن. فهي تغريهم بسلم يعد بانتشالهم من الفقر، لكنها عادة تركلهم وتطردهم حين يطلبون العون منها. الدولة ترهب وتَعِد، وتشبه أباً ظالماً لكن يستحيل على أولاده التخلي عنه. فعن طريقهم تستمر خطاياه وأخطاؤه، وحين يأكل الحصرم فهم الذين يضرسون.

كنت أتناول غداء هادئاً مع سانجوي داسغوبتا، أحد كبار موظفي الخدمة الإدارية الهندية، في بنغالور، حين حدث أمر غريب: انفجر باكياً وبقي على هذه الحال عدة دقائق. كنا في «نادي بنغالور»، وهو معهد يقتصر على الأعضاء حصراً أسس أثناء الحكم البريطاني. وهناك نسخة بارزة ضمن إطار لفاتورة ضخمة غير مدفوعة باسم ونستون تشرشل، الذي تمركز هنا حين كان ضابطاً في الجيش في تسعينيات القرن التاسع عشر.

وربما بسبب تقاليد النادي الصارمة، لم يلاحظ أحد على ما يبدو ما أصاب داسغوبتا من انزعاج. كان يروي لي قصة النقيب توماس مان، أحد جامعي الضرائب البريطانيين، الذي استطاع في أواخر القرن التاسع عشر تغيير حياة مئات القرى الفقيرة في المنطقة المجاورة. إذ اعتاد التنقل على صهوة حصانه بصورة مستمرة تقريباً على مدى عدة سنوات. وبحث في مناطق شاسعة في أرياف شمال الهند عن أفضل الأماكن لحفر الآبار. حتى اليوم، بعد أكثر من قرن من الزمان، ما يزال القرويون يحتفلون بذكراه ويحتفون بميراثه عبر وضع تذكارات صغيرة عند الآبار التي حفرها. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، شغل داسغوبتا المنصب نفسه الذي شغله مان، جامعاً لضرائب مقاطعة كولار في ما يعرف الآن بولاية كارناتاكا الجنوبية. تأثر بالحب الذي يكنه القرويون للمسؤول البريطاني إلى حد أنه بحث عن قبره. وبعد أن وجده ونظفه، دعا أحفاده وممثلاً عن وحدته العسكرية في بريطانية إلى احتفال صغير أقامه تخليداً لذكراه في بنغالور. قال لي: «الحب والإخلاص والتفاني الذي أظهره رجل واحد للقرويين الفقراء الذين لا صوت لهم يجب أن يشكل مصدر إلهام لنا جميعاً. لقد قضى وهو يخدمهم»، ثم بدأ يبكي مجدداً.

قبل عقود من الآن، ربما يرى سكان كولار، وهي مقاطعة وعرة وجميلة لكن فقيرة عانت كثيراً شح الأمطار، سانجوي داسغوبتا تحت ضوء مشابه. فقد استغل، بدافع الشعور بالخدمة العامة، أحدث التقنيات لتحسين وضع المياه للقرويين في المنطقة. وفي حين أن جابي الضرائب (الفيكتوري) استخدم معرفته السطحية (لكن الفعالة) بالجيولوجيا لتحديد مواقع الأماكن الصحيحة للحفر، فإن داسغوبتا استخدم الصور الملتقطة من الأقمار الصناعية بواسطة منظمة أبحاث الفضاء الهندية التي يقع مقرها في بنغالور. وكشفت الصور عن أكثر من أربعة آلاف «خزان» قديم، أو مخزونات صغيرة للمياه، أهملت وردمت. شكلت هذه دماء الحياة لما كان نظاماً كفؤاً للري للمزارعين. وشرع داسغوبتا بإصلاحها واستعادتها.

زرت إحدى القرى المستفيدة من برنامجه. وقيل لي إن المزارعين الأغنياء وحدهم يستطيعون الاعتماد على موارد منتظمة من مياه الري لمحاصيلهم، لأنهم وحدهم

القادرون على شراء المعدات الكهربائية وأدوات الحفر والمضخات اللازمة لسحب المياه من الآبار. ونتيجة لذلك، انخفض منسوب المياه الجوفية من 40 قدماً تحت سطح الأرض في الستينيات، إلى أكثر من 600 قدم الآن. أما الآبار الطبيعية التي يعتمد عليها الفلاحون الفقراء فهي عديمة الفائدة عند هذا العمق. وانقرضت أيضاً العادة القديمة المتمثلة بجمع مياه الأمطار عند هطولها ونقلها عبر مئات من القنوات إلى الخزانات. كانت مهمة صيانة الخزانات وقنوات التغذية والحفاظ عليها تقع على عاتق إحدى أسر القرية، التي تتوارثها جيلاً عن جيل. لكن بعد الاستقلال تولت الحكومة مسؤولية الري وجلبت التنمية إلى السكان. ولم يبد لي من الناس الذين قابلتهم أنهم تأثروا كثيراً بأداء الحكومة. إنها قصة متكررة في شتى أنحاء الهند. فباسم الفقراء، زودت الدولة الفلاحين بالكهرباء مجاناً بحيث يستطيعون ضخ المياه من باطن الأرض، لكن الأغنياء وحدهم الذين استفادوا في أغلب الحالات. فمضخاتهم الحديثة تمتص المياه الجوفية وتجففها، بعد أن كانت متاحة للجميع. ونظراً لأن الكهرباء مجانية، فإن مضخاتهم تعمل ليل نهار. «عندما تقدم خدمة مجانية للناس فإنهم يفرطون في استعمالها»، مثلما قال داسغوبتا*. ومثلما هي الحال دوماً، هنالك فجوة واسعة بين خطاب الدولة الهندية البلاغي وأفعالها. فباسم الفقراء، يُحرم الفقراء من الماء.

لكن، مثلما اكتشف سانجوي داسغوبتا بمساعدة منظمة أبحاث الفضاء الهندية، فإن بعض أذرع الدولة في الهند فعالة ومؤثرة. فوكالة الفضاء، التي أنشئت في الستينيات على يد فيكرام سارابای، صاحب الشخصية الملهمة الذي أتى من عائلة صناعية قديمة في ولاية غوجارات الغربية، تتولى تنفيذ برنامج بالأقمار الصناعية يضاهي، إن لم يكن يتفوق على، البرامج المماثلة في البلدان النامية. وهناك بلدان، مثل ماليزيا وتايلاند، تستأجر الأقمار الصناعية الهندية لأغراض الأرصاد الجوية، مثلما يفعل علماء الأمم المتحدة الذين يدرسون ظاهرة ارتفاع حرارة الأرض.

بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، زعمت منذ مدة طويلة أن الاكتشافات العلمية التي تحققها منظمة أبحاث الفضاء الهندية عبر الأقمار الصناعية وصواريخ إطلاقها

*حزنت كثيراً حين علمت أن سانجوي داسغوبتا توفي فجأة نتيجة أزمة قلبية في أواخر عام 2005.

تقدم مباشرة إلى المؤسسة العسكرية الهندية لتستفيد منها في برنامج صواريخها النووية، التي تتطلب تقنية مشابهة. لكن المنظمة تنفي التهم وتصر على استقلاليتها الكاملة. يقول اس. كي. داس، أحد كبار موظفي منظمة أبحاث الفضاء الهندية: «الأمر يشبه السؤال الآتي: «هل توقفت عن ضرب زوجتك»؟ لا يمكن أن نثبت السلب». وما تثبته المنظمة فعلاً أن بمقدور الدولة الهندية أن تكون فعالة وكفؤة ومسؤولة حين ترغب. المثال الآخر تمثله لجنة الانتخابات، التي تنظم وترصد الانتخابات الوطنية المحوسبة بالكامل لما يزيد عن 600 مليون ناخب، وترأس الانتخابات الحرة والنزيهة التي يقول عنها المراقبون الغربيون إن من الممكن «مقارنتها مع الانتخابات في أي من البلدان النامية ومعظم البلدان المتقدمة»[19]. فكل انتخابات عامة هندية تعد -بالتعريف- أضخم ممارسة ديمقراطية في التاريخ. ولم يزعم أحد قط وجود تزوير في الانتخابات. وعلى نحو مشابه، ليس ثمة نظير يضاهي المراقبة وإجراءات حفظ الصحة أثناء التجمع الهندوسي الديني الضخم الذي يجري كل اثنتي عشرة سنة عند التقاء نهري الغانج وجامونا. لقد استطاعت الدولة بطريقة ما ضمان سلامة وصحة أكثر من عشرة ملايين زائر يعسكرون على ضفتي النهر. ولا ريب في أنه إنجاز لوجستي مؤثر فعلاً.

من الواضح أن مشكلات الهند مع الإدارة تتعلق بأولويات الدولة أكثر مما تتعلق بقدراتها. ويعتقد اس. كي. داس أن منظمة أبحاث الفضاء الهندية تدين بفاعليتها وكفاءتها إلى حقيقة أنها منحت حرية الحركة واستقلالية العمل. «المنظمة مسؤولة فقط أمام رئيس الوزراء، لذلك لا تتدخل الوزارات في عملياتنا اليومية. ونادراً ما يستقيل العاملون لأننا نُعامل بطريقة جيدة ونتمتع بالاستقلال الذاتي»، كما قال. وعلى نحو مشابه، تتمتع اللجنة الانتخابية بسلطات تشريعية تمنحها الاستقلالية، والموظفون العاملون فيها لا يمكن نقلهم إذا أغضبوا السياسيين. وهذا لا ينطبق على البيروقراطيين العاملين في الأقسام والإدارات الحكومية العادية. إن المناعة ضد النقل يمنح أعضاء اللجنة الثقة لاتخاذ قرارات صعبة وتجاهل ضغوط أولئك الذين يريدون ملء صناديق الاقتراع بالأصوات المزيفة. وفي حالة منظمة أبحاث الفضاء الهندية، ثمة سبب إضافي: «إن إطلاق قمر صناعي تقانة متطورة ودقيقة، ويصعب تحقيقها، بحيث أن نسبة واحد

بالمئة من الفساد يمكن إن تجعل القمر الصناعي يرتطم بالأرض. لا نستطيع احتمال الفساد. إنها أولوية وطنية». تماماً مثل حال الانتخابات الحرة والنزيهة.

في مقابل قصص النجاح هذه هناك قصة العجز الشهيرة لقسم الطرق في ولاية أوتر براديش. إذ تضم هذه الولاية بعضاً من أسوأ الطرق في الهند: طرق ملآنة بالحفر إلى حد يصعب فيه على معظم القرى نقل فائض محاصيلها إلى السوق. الطرق السيئة تمثل أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل نسبة 2% فقط من المنتجات الزراعية في الهند تتمتع بقيمة مضافة تتجاوز حصدها أو إنتاجها. وأكثر من ثلث الخضار والفواكه في الهند تفسد قبل وصولها إلى السوق. ولا يمكن للحكومة وضع اللوم على نقص القوة البشرية: إذ يستخدم قسم الطرق عاملاً لكل كيلومترين من الطرق، وهي من أعلى النسب في العالم[20]. لكن كثيراً منهم لا يكلفون أنفسهم عناء الدوام في الوظيفة لأن من المتعذر طردهم؛ وأي محاولة لعرض عمل تطوعي إضافي إلى عمال القطاع العام تستفز صيحات احتجاج على انتهاك حقوق العمال (لا تظهر مثل صيحات الاحتجاج هذه على ما يحدث كل يوم لمنتجات مزارعي ولاية أوتر براديش الأشد فقراً والأكثر عدداً). لكن حتى لو داوم عمال صيانة الطرقات في وظائفهم، فإن الحكومة المحلية في لوكنو، العاصمة التاريخية للولاية، ستظل عاجزة عن تجهيزهم بالمعدات والأدوات والمواد اللازمة لعملهم (مثل المداحل) لأنها تنفق معظم ميزانية الطرق على الرواتب. فأجور موظفي قسم الطرق في الولاية تتجاوز معدل السوق بثلاث مرات.

يتبدى النمط ذاته في كثير من مؤسسات القطاع العام إداراته وأقسامه في معظم أرجاء الهند. وربما من غير الصدفة أن يظهر بوضوح على نحو خاص في الولايات الفقيرة في شمال الهند. ففي البرامج التنموية، تبلغ نسبة الإنفاق المباشر في هذه الولايات سبعين روبية مقابل كل مئة روبية تنفق على الرواتب[21]. وهذا قبل حساب ما يوصف بعبارة ملطفة بكلفة «الهدر»، والمعروف باسم الفساد. وبأسلوب أكثر صراحة، فإن المبلغ الذي ينفق على بضعة ملايين من الموظفين يفوق كثيراً ما ينفق على إجراءات مكافحة الفقر لمئات الملايين من الناس.

ثمة مثال أوضح على الحسابات المزيفة في دفاتر الهند: الدعم المالي الحكومي. رأينا آنفاً ما يحدث لمعونات الدعم الغذائي. الشيء ذاته ينطبق على السماد المدعوم الذي يحتل المرتبة الثانية في الحجم على قائمة المواد المدعومة في ميزانية نيودلهي السنوية. فإذا جمعت المعونات المالية «الداعمة للفقراء» معاً وخضعت للتقويم، تبين أن ثلثي الإنفاق على المعونات المالية «لا جدوى منه»، حسب التعبير السديد للحكومة الهندية[22]. بكلمات أخرى، يذهب إلى «غير الفقراء»، وغالباً إلى الأغنياء. ومعظم ما تبقى من ميزانية الهند السنوية ينفق على فوائد خدمة الدين الحكومي، والرواتب، والمعاشات التقاعدية لموظفيها، وعلى المؤسسة العسكرية. ونتيجة لذلك، تعاني الحكومة المركزية وولاياتها عجزاً في المالية يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لأن الولاية تقترض لتمويل إنفاقها، وما تغدقه على نفسها بسخاء، هنالك نقص مستمر في رأس المال. وهذا يزيد في كلفة الاقتراض، الذي يخفض بحدة المستوى الإجمالي للاستثمار في الاقتصاد الهندي، ويكلف خسارة ملايين فرص العمل المحتملة. فضلاً عن ذلك، بعد أن تنفق الولاية على نفسها هذه المبالغ الضخمة، لا يتبقى إلا القليل للإنفاق على تحسين البنية التحتية، الذي سيوجد كثيراً من الوظائف الجديدة المباشرة وغير المباشرة. فالطرق الجيدة، والكهرباء، والسكك الحديدية والموانئ سوف تحفز مزيداً من الاستثمار من قبل القطاع الخاص، مما يوسع إجمالي الاستخدام. أما الفارق بين هذه الحلقات المفرغة وغير المفرغة فهو الفارق بين انتشال مئات الملايين من الفقر في جيل واحد، وترك غالبيتهم حيث هم، يراقبون خضرواتهم تتلف وتفسد ويأملون لأولادهم بحظ أوفر.

في مرحلة معينة، تنفد من مخزون كل من يصف الفجوة بين ما تقوله الدولة الهندية وما تفعله الكلمات المناسبة. النفاق كلمة ملطفة لوصف هؤلاء المدافعين عن النظام باسم الفقراء. وبأسلوب أكثر دبلوماسية، قارن أمارتيا سين نتائج سياسات الدولة الهندية بـ«النيران الصديقة»[23]، حين يطلق الجنود النار خطأ على زملائهم. وهو يوضح هذا «الارتباك المميت» عبر تقديره لنظام الدعم للفلاحين، المصمم لتخفيف حدة الفقر. ووفقاً لهذه السياسة، تشتري الحكومة القمح والرز من المزارعين بسعر أعلى من سعر السوق لزيادة دخلهم. هذا «الحد الأدنى من السعر الداعم» يبدو معقولاً على الصعيد

النظري. لكن في الممارسة العملية يعد نظاماً للحد الأعلى من السعر الداعم*. نسبة صغيرة من المزارعين الأثرياء الذين يملكون أراض مروية جيداً في ولايتي البنجاب وهاريانا يحصلون على الدعم كله، لأنهم ينتجون فوائض أعلى من الحبوب مقارنة بالولايات الأخرى، ولأن لديهم جماعات ضغط مؤثرة ولا تعرف الرحمة في نيودلهي. فتدخل الحكومة يرفع بصورة حادة سعر شراء الغذاء، فيضخم سعر البيع. وارتفاع أسعار الغذاء يؤثر في الكل، لكن التأثير السلبي الأفدح يصيب الفقراء، لأنهم ينفقون دخلهم كله على الغذاء. على الصعيد النظري، يجب على المتاجر التي توزع المواد المدعومة أن تحمي الفقراء من الأسعار المرتفعة عبر تزويدهم بالغذاء الرخيص. لكن مثلما رأينا، لا تفعل ذلك في الممارسة العملية. وربما تستهدف سياسة الهند الغذائية عدواً تدعوه الفقر، إلا أنها تصوب نيرانها على الفقراء.

وعلى نحو مماثل، يفترض بالنظام القضائي في الهند النزاهة والعدالة، لكنه يحابي غالباً الأغنياء والأقوياء.

كان فجراً جميلاً حيث تستمتع بكل قطرة ندى قبل أن يجبرك قيظ النهار على الدخول إلى المنزل. كنت في نادي مدراس في تشيناني، أتناول طعام الفطور مع سريرام بانشو، أحد كبار القضاة في المحكمة العليا، الذي كان يعرض آراءه عن النظام القانوني الهندي. جلسنا في الشرفة بين الأعمدة تحت مروحة سقف ضخمة كسولة. في النهر، على الطرف الآخر من النادي، يمكن رؤية بعض الزوارق الحاشدة بأطقمها ومجاديفها تلمع تحت أشعة شمس الصباح الباكر.

كنت قد تعرفت بالسيد بانشو في عطلة نهاية الأسبوع الماضي في نيلجيريس («الجبال الزرقاء») في بلدة كونور الصغيرة، وهي منتجع صيفي من الحقبة الاستعمارية محاط بمزارع الشاي. كنا مع عائلة صديق مشترك، راماتشاندرا غوها، أحد أشهر المؤرخين الهنود، وزوجته الموهوبة، سوجاتا، التي تملك شركة تصميم خاصة بها. التقينا على

* يذكرني ذلك بدعابة. فقد حاول مستشار إقناع بيروقراطي بمزايا إحدى السياسات وانتهى به المطاف إلى القول: «وهي تنجح في الممارسة العملية». فأجاب البيروقراطي: «حسناً، لكن هل تنجح على الصعيد النظري».

الغداء في ناد في أوتي، وهو منتجع آخر على التلال يعود إلى الحقبة الاستعمارية. ومثل كونور، أصبح مكاناً مفضلاً للطبقة الوسطى في تشيناي وبنغالور لقضاء عطلة نهاية الأسبوع. استمتعنا جميعاً بصور صيادي الثعالب بسترهم الحمراء وكلابهم التي تغطي كل بوصة متاحة على جدران النادي الصفراء. ابتكر لعبة البلياردو في نادي أوتي ضباط بريطانيون عانوا الملل كما أعتقد. سأل بانشو بلطف: «هل تثير هذه الصور حنينك إلى الوطن؟». قلت صادقاً: «لا أبداً»، وأنا أتناول ملعقة من البازلاء والجزر.

اتفقنا -أنا وبانشو- على مائدة الغداء في نادي مدراس على أن الهند احتفظت بجوانب وملامح من الثقافة البريطانية التقليدية بتفاصيل أدق من البريطانيين أنفسهم. من هذه الجوانب والملامح هوس النخبة الهندية الناطقة بالإنكليزية بالانتماء إلى ناد يقتصر على الأعضاء فقط. ولاحظت أثناء المدة التي قضيتها في الهند أن معظم القضاة الهنود يعيشون حياة مريحة. فنهار القاضي يبدأ عادة في الساعة العاشرة صباحاً وينتهي في الرابعة والربع عصراً، مع ساعة استراحة على الأقل لتناول وجبة الغداء. إجازة القاضي طويلة، فضلاً عن أن معظم المحاكم الهندية تعطل في الأعياد الدينية كلها. عدد الأعياد الدينية في الهند يتجاوز عددها في أي بلد من بلدان العالم الأخرى: فإضافة إلى الأعياد الرئيسة الهندوسية والإسلامية، هنالك أعياد تخلد اللحظات الأساسية في الكفاح الوطني في سبيل الحرية، وأعياد للسيخ والمسيحيين والبوذيين واليانيين والبارسيين. وكثير من هذه العطلات طوعية. لكن يبدو أن القضاة الهنود يحتفلون بها كلها.

مقاربة النظام القضائي الهندي السهلة والمتمهلة للحياة تفاقمها حقيقة أن كثيراً من المناصب القضائية تظل شاغرة. وفي حين أن نسبة عدد القضاة الهنود للسكان هي الأخفض في العالم، إلا أن النظام القضائي لا يبدو مستعجلاً لملء العد الكبير من الوظائف الشاغرة. في بعض أجزاء الهند، تبلغ نسبة الوظائف الشاغرة 25%.

من المهم التوكيد على أن هناك عديداً من القضاة الذين اشتهروا بالنزاهة والاستقامة، مثلما هناك كثير من الموظفين المعروفين بالتضحية ونكران الذات في الخدمة الإدارية الهندية. وثمة قضاة، خصوصاً في محاكم الاستئناف، يصدرون أحكاماً شجاعة وفي

الوقت المناسب، تكبح بانتظام جماح السلطات التنفيذية التي فقدت حس التوازن. يجب أن تشعر الهند بالامتنان لامتلاك نظام قضائي كثيراً ما يجتذب خيرة الناس. ولابد أن تحسد الصين -مثلاً- الهند على نظامها القضائي المستقل.

لكن مثل الخدمة الإدارية الهندية، التي واجهت صعوبة متزايدة منذ أوائل التسعينيات في اجتذاب الأشخاص المؤهلين بسبب ازدهار القطاع الخاص ورواتبه المرتفعة، فإن أفضل المحامين الهنود (وأعلاهم أجراً) يحجمون عن قبول المناصب القضائية. فالقاضي الهندي يحصل على سيارة «أمباسادور» مع سائق، ومسكن رسمي مع طهاة وجنائنيه، وإعفاء كامل من رسوم الخدمات والمرافق، وقدر عظيم من المكانة والمجد. لكن راتب القاضي الرسمي يتناقص بمرور السنين. فقاضي المحكمة العليا يقبض 30 ألف روبية شهرياً (700 دولار) في خريف مهنته، وهو المبلغ ذاته الذي يتلقاه مهندس في الخامسة والعشرين يعمل في صناعة البرمجيات، أو خريج شاب يعمل في وسائل الإعلام أو الدعاية. قال بانشو: «أسلوب الحياة عظيم، لكن إن أردت أن ترسل أولادك إلى جامعة مرموقة في الخارج أو حتى في الهند، فإن راتب القاضي لا يساوي شيئاً تقريباً. والراتب التقاعدي هو نسبة مئوية من الراتب، فما إن تتقاعد وتتخلى عن المسكن والسائق، عليك أن تفكر بمصادر أخرى للدخل. وكثير من القضاة يبحثون عن وظائف في المجال القانوني بعد التقاعد».

إذاً، من غير المفاجئ أن يصيب الفساد قلة قليلة من القضاة. وفي حين أن بعض الإجراءات العقابية ممكنة في حالة قضاة المحاكم الدنيا، إلا أن طرد قضاة المحكمة العليا لا يتم إلا بقرار من البرلمان يشكك في نزاهة القاضي. والتصويت بحاجة إلى أغلبية الثلثين، أي النسبة ذاتها التي يحتاج إليها تعديل الدستور. وهذا لم يحدث قط. وعلى الرغم من المخاوف الجدية التي عبر عنها كبار القضاة فيما يتعلق بالفساد في النظام القضائي، لكن الهند لم تتبع إلى الآن آلية فعالة للتحقيق مع القضاة الفاسدين ومعاقبتهم.

المشكلة الأكثر تعقيداً في النظام القضائي الهندي تتمثل في العدد الهائل من الدعاوى المؤجلة، الذي بلغ عام 2006 سبعة وعشرين مليون قضية. ووفقاً للمعدل الراهن لإجراءات المحاكم في الهند، فإن النظر في هذه الدعاوى يتطلب ثلاثمئة سنة[24]. (شعار نظامنا

القضائي لابد أن يكون «العدالة المؤجلة هي العدالة الممنوعة»، كما قال بانشو. المشكلة ليست جديدة على الهند. فهناك شكاوى مماثلة من بطء العدالة في حقبة الاستعمار البريطاني، الذي بقي عديد من قوانينه، مثل نواديه، على حالها دون تغيير. لكن الشكاوى من بطء العدالة تمتد إلى زمن أبعد. فقد حذر أحد النصوص القديمة قراءه من الملك نرغا الأسطوري، الذي ولد مرة ثانية بهيئة عظاءة لأنه جعل اثنين من المتقاضين ينتظران مدة طويلة لحل نزاع بينهما على بقرة[25]. ولابد أن هناك كثيراً من العظاءات في قاعات المحاكم في الهند هذه الأيام.

التكلفة التي يتحملها المجتمع الهندي نتيجة تيبس النظام القانوني باهظة. ومع أن المحاكم العليا (خصوصاً المحكمة العليا) تسمح للقضايا المهمة بتجاوز «الدور»، فإن النظر في بعض محاكمات الجرائم قد يأخذ خمس عشرة سنة. وعندما يحين الموعد يكون معظم الشهود قد ماتوا ولا يستطيع البقية تذكر كثير من المعلومات التي تطلبها المحكمة. ولذلك فإن المحاكم تدين نسبة ضئيلة من المجرمين. هناك أيضاً التكلفة الاقتصادية: إذ يرتبط مبلغ 75 مليار دولار بالنزاعات القضائية (26). وهذا المبلغ يعادل تقريباً 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الهند لعام 2006. ولا ريب في أن من الممكن استثماره في إيجاد الوظائف وتحفيز النمو.

مثلما هو متوقع، تمثل النزاعات القانونية بين مختلف أذرع الحكومة، أو بين الوزارات، نسبة كبيرة من الـ 27 مليون قضية التي تنتظر دورها؛ فالدولة الهندية دأبت على محاصرة ذاتها وسد المنافذ أمامها. من أكبر القضايا المؤجلة الدعاوى المدنية المرفوعة ضمن العائلات، مثل النزاعات على الميراث، وأملاك العائلة، والطلاق، والوصاية. في هذا المجال على الأقل ثمة احتمال كبير للإصلاح. وأسس بانشو منذ مدة قريبة أول مركز في الهند للتوسط في القضايا المعروضة على المحاكم، الذي استوحاه من نظام مشابه تتبعه بعض الولايات الأمريكية، ويأمل بأن يأخذ مئات الآلاف من الدعاوى المدنية من النظام القانوني الهندي.

ثمة ابتكار آخر في النظام القانوني الهندي هو ترك القرار للمحاكم فيما يتعلق بقبول طلبات النظر في القضايا التي تهم عامة الناس - أو ما يدعى بالمقاضاة التي تحظى

باهتمام الرأي العام. وأكدت المحكمة العليا أنها ستقبل حتى الطلبات المقدمة على «بطاقة بريدية» يرسلها متهم من سجنه. مثل هذه القضايا تتجاوز «الدور» عادة، وتوفر تعويضاً مهماً عن بيروقراطية ونظام سياسي كثيراً ما يصم الأذنين عن المسائل التي تهم عامة الناس. زادت المقاضاة التي تهم الرأي العام في الأهمية منذ ثمانينيات القرن العشرين، ويعود جزء من السبب إلى أن الهند انتقلت من أغلبية الحزب الواحد إلى حالة دائمة على ما يبدو من الحكومة الائتلافية. وهذا أدى إلى تقسيم السلطة التشريعية وتشظيتها وتعزيز السلطة السياسية للمحاكم لتقتحم مجال السلطة التنفيذية. وأصدرت المحكمة العليا قراراتها فيما يتعلق بالقضايا التي تهم الرأي العام، من الحق في الحصول على ماء نظيف للشرب، إلى تواطؤ الدولة المزعوم في أعمال الشغب، إلى إزالة/ أو هدم المباني غير القانونية في المدن. وعلى الرغم من نواقص النظام القانوني الهندي وعيوبه الكثيرة، إلا أن القضايا التي تهم عامة الناس تعرض بديلاً حقيقياً حين يشعر المواطنون أن مؤسسات الدولة الأخرى تتجاهل حقوقهم. لكن تنامي شهرتها وشعبيتها ضاعف العراقيل أمام النظام القضائي. فالهند بحاجة إلى عديد من مراكز التوسط في الدعاوى المدنية إذا أرادت توفير العدالة في الوقت المناسب. «نحن نحث الناس على الذهاب إلى وسيط وتجنب المحاكم، ومن ثم توفير وقتهم ومالهم. فالدعاوى المدنية تمثل خمس القضايا المؤجلة. لذلك، إذا نجحنا في إقناعهم بمزايا الوساطة، فإن الخطوة ستمثل عوناً كبيراً»، كما قال بانشو. تمنيت له التوفيق. ارتفعت الشمس في كبد السماء، وبدأت الحرارة الخانقة تقتحم المكان*. فعدنا إلى سياراتنا.

بعد أسبوعين، في اجتماع مختلف اختلافاً جذرياً، تذكرت فجأة آراء سريرام بانشو عن الثمن الذي كثيراً ما تدفعه الهند بسبب بطء حركة النظام القانوني. كنت في دادار، وهي جزء من منطقة عادية لا يميزها شيء في وسط مومباي، أشرب القهوة مع أحد كبار ضباط الشرطة في فندق متواضع. كان الضابط، الذي رأسَ وحدة مكافحة الجريمة في منطقة تمتد على ربع مساحة هذه المدينة الشاسعة التي يسكنها 16 مليون نسمة، قد أوقف حديثاً عن العمل في انتظار تحقيق في دوره في مقتل مشتبه بتورطه

* الحرارة لاهبة في معظم أنحاء الهند إلى حد أن مضيفتنا في إحدى الحفلات قالت بجدية كاملة: «دعونا نجلس لنأكل قبل أن يسخن الحساء!».

في الإرهاب بصورة غير قانونية. أراد الضابط، الذي وعدته بعدم ذكر اسمه لأسباب واضحة، أن يتكلم: «منحوني إجازة مدفوعة الأجر مدة ستة شهور، لذلك لدي كثير من الوقت»، كما قال. ومثل عدد قليل من كبار ضباط الشرطة في مومباي، فهو مختص بالمواجهات، ضابط يقتل المجرمين «في المواجهات المزيفة». كثيراً ما تصف الصحف الهندية المجرم بأنه «حاول الهرب من مكان الجريمة»، مما أدى إلى «إطلاق نار كثيف». وتنتهي المعركة عادة بمقتل المجرمين ونجاة رجال الشرطة. وغالباً ما توجد ثقوب الرصاص في ظهور جثثهم.

سَرَّ الضابط أن يشرح كيف يشتغل المختصون في المواجهات. وكان صريحاً أيضاً في كشف دوره في قتل المشتبه فيهم الذين يعتقد أن المحاكم إما أن تبرئهم أو لا يأتي دورهم للمحاكمة أبداً. لكنه أنكر قطعياً أي تورط في قتل الإرهابي المتهم، الذي أعتقل لاستجوابه بعد الحادث الإرهابي الدموي في عام 2003: حيث انفجرت سيارتان مفخختان قرب شط مومباي فقتل سبعة وخمسون من عابري السبيل. قالت الحكومة الهندية إن عملية التفجير سهلتها الاستخبارات الباكستانية، لكن القضية تبقى مفتوحة.

قال الضابط: «من السخرية أنني لأول مرة لم أقتل فيها فعلاً الشخص المعني. فلماذا أقتل شاهداً رئيساً يمكن أن يقودنا إلى شبكة التنظيم المسؤولة عن التفجير؟». لم يكن لدي إجابة، لكن شعرت أن من الحكمة الموافقة على كل ما يقوله. سألته عن عدد عمليات القتل التي نفذها. قال: «زهاء خمسين، وهذا لا يعد رقماً كبيراً مقارنة مع الضابط إكس [رئيس وحدة مكافحة الجريمة في منطقة أخرى من مومباي]. فقد شارك في قرابة ثمانين عملية». قلت يا إلهي، إنه متفوق عليك. قال: «علي دوماً أن أتيقن بنسبة 100% قبل القيام بأي عملية». سألته هل يجب عليه أخذ موافقة رؤسائه. نظر إلي صابراً: «من النادر أن أنفذ أي عملية بصورة مستقلة. لم أشارك في أي عملية قتل دون موافقة مأمور الشرطة أو بطلب منه. نحن لا نكسر سلسلة القيادة».

وجدت هذه الرؤية مطمئنة ومقلقة في آن. فمع أن نظام المواجهة وصف على نطاق واسع في وسائل الإعلام الهندية وغيرها، ومع أنني تحدثت مع ضباط شرطة آخرين، إلا

أنني لم أفهم تماماً كيفية تنظيمه وتراتبيته. فشرح لي أن عملية قتل الإرهابي المشتبه فيه قد نفذها ضابط في وحدة مكافحة الإرهاب في مومباي كان تلقى رشوة لقتل الشاهد. وزعم أنه قدم أدلة مزورة، وهذا جزء آخر من الصفقة التي عقدها الضابط المرتشي. «دفع [ضابط مكافحة الإرهاب] مبلغاً كبيراً لينتقل إلى وحدة مكافحة الإرهاب، وهو عمل مغر ويسبغ مكانة كبيرة. ومن الطبيعي أن يجد طريقة لرد دينه». صدقت قصته، رغم عدم وجود دليل يدعمها. ومع ذلك، أخبرني دينانيش جاثار، الصحفي الذي يعمل في مومباي ورتب المقابلة مع الضابط، أن القضية المرفوعة عليه سوف تلغى على الأرجح.

وما هي القواعد المؤسسة للموافقة على مواجهات القتل؟ قدم الضابط الموقوف عن العمل مثالاً على نوع القضايا التي قد تنتهي بإصدار أمر قتل المشتبه فيه. الجريمة المروعة حدثت عام 1992؛ وتولى حينذاك التحقيق فيها. قال إنه جمع أدلة واضحة تدين المجرم المتهم، لكن المحاكمة تأجلت سنتين وأفرج عنه بكفالة. ومع اقتراب موعد المحاكمة الجديدة، اتخذ بعض الشهود الرئيسيين «موقفاً معادياً»، حيث غيروا شهادتهم أو تراجعوا عنها. ثم قتل شاهد مهم آخر في حادث سيارة. «كان التحقيق مضيعة للوقت وأثر في روحنا المعنوية. فكل ما احتاج إليه المتهم العثور على قاض فاسد يمنحه الوقت الكافي وسيقوم هو بباقي المهمة. فإذا عرفت طبيعة بعض هذه الجرائم ستفهم كيف يروع هؤلاء السفاحون الناس في أحياء الفقر، وسوف ترغب بالقيام بالعملية بنفسك. وحتى إن كان القاضي نزيهاً، فإن النظر في القضية سيحتاج إلى وقت طويل. في نهاية المطاف، بقي شاهد وحيد لم يستطع تذكر أي معلومات ذات قيمة.

الحياة اليومية لكبار ضباط شرطة مومباي مرتبطة بعصابات الإجرام السيئة الصيت في المدينة. فأشهر زعيم عصابة في مومباي صدرت بحقه مذكرة توقيف من الإنتربول، وزعمت نيودلهي أنه يعيش في كراتشي (باكستان). أما منافسوه فقد شوهدوا، مثل معظم زعماء العصابات المشهورين، في دبي في الإمارات العربية المتحدة، لكن من المستبعد جلبهم إلى العدالة في الهند. ومعظم الزعماء الكبار الذين هربوا من مومباي لديهم وكلاء يعملون لحسابهم ويتحكمون بهم من المنفى، لكن قوتهم تتراجع وتنحسر

باطراد. فقد جنوا ثروات كبيرة في السبعينيات والثمانينيات من تهريب البضائع والسلع التي يسهل العثور عليها في البلدان الأخرى لكنها صعبة المنال في الهند نظراً لخضوعها لقيود قواعد النظام الصارم للتحكم بالواردات. «زعماء العصابات جمعوا معظم ثرواتهم عن طريق تهريب الذهب والأدوات الإلكترونية. ومنذ التسعينيات، رفعت القيود فقل المال الذي يمكن جنيه بالتهريب. وهم يمارسون أعمال النصب والاحتيال ولديهم شبكات دعارة، لكن أعمالهم لم تعد مزدهرة ومربحة كما كانت سابقاً»، حسبما قال ضابط الشرطة.

في السنوات القليلة الماضية خففت الحكومة الهندية من شدة القيود الناظمة لتمويل صناعة السينما، وهذا يعني أن بمقدور منتجي الأفلام في بوليود الاستفادة من مصادر التمويل الرئيسة بصورة أسهل هذه الأيام، ولم يعودا مضطرين للاعتماد على الدعم من عالم الجريمة والرذيلة. ومثلما أكد معارضو حظر المشروبات الروحية في ثلاثينيات القرن العشرين في أمريكا، فإن أبسط طريقة للتخلص من الجريمة هي إلغاء القيود على السلع التي يريدها الناس. قال الضابط: «قبل عشر سنوات كنا نشهد اثنتين أو ثلاث عمليات قتل بين العصابات في اليوم. أما الآن فالعدد لا يتجاوز حفنة قليلة كل شهر. لقد تحسن الوضع بالتأكيد». وأضاف إن عمل شرطة مومباي يركز الآن على نحو متزايد على التصدي لمجالين جديدين للجريمة المنظمة: الجماعات الإرهابية الدينية والعقارات المرتفعة الثمن في المدينة. ومع أن الهند نجحت في تفكيك معظم قيودها التجارية، إلا أنها حافظت على نظام مفصل للتحكم بسوق العقارات في المدن الكبرى، خصوصاً مومباي، حيث أسعار بعض العقارات هي الأعلى في العالم. في الماضي، كان الناس يتحدثون عن «مافيا بوليود»، أما الآن فيتحدثون على «مافيا الأراضي» في مومباي.

المرة الوحيدة التي أفسحت فيها طيبة قلب ضابط الشرطة المجال للغضب كانت حين سألته عن كيفية دخول زعماء العصابات والمجرمين معترك السياسية. فعبر دخول الانتخابات، يأمل المجرمون باكتساب الاحترام وحماية أنفسهم من عمليات «مواجهات القتل» التي تنفذها الشرطة. لكن هؤلاء الرجال الأقوياء يملؤون أيضاً فجوة خلفتها

الدولة. فكثير من سكان أحياء الفقر في مومباي، الذين يمثلون أغلبية سكان المدينة، لا يتلقون شيئاً من الدولة تقريباً، ولذلك يلجؤون إلى زعماء العصابات. تحدثنا عن آرون غاولي، أحد زعماء العصابات (كما يقال)، الذي أصبح الآن عضواً في الجمعية التشريعية لولاية ماهاراشترا (عاصمتها مومباي)، وأمضيت معه الأمسية الفائتة. أنكر غاولي، الذي تقع دائرته الانتخابية في وسط مومباي، أي علاقة بالجريمة. ونقلت ذلك إلى الضابط. انفجر ضاحكاً، ثم بدأ يعدد القضايا العديدة المرفوعة على غاولي التي لم يبت فيها بعد ومعظمها قضايا جنائية. سألت لماذا لم ترتب الشرطة عملية مواجهة مع غاولي، خصوصاً وأنها تعتقد فعلاً أنه مذنب. فأجاب: «لم تسنح لنا الفرصة حتى الآن».

فكرت كثيراً بهذا الحديث غير العادي طوال الأيام اللاحقة، وتقاسمت مضمونه مع أشخاص أكثر اطلاعاً على مجريات الأمور. وعلى الرغم من أن الهند تتبنى نظاماً يتبع الأسلوب البريطاني، حيث يطلب من موظفي الدولة أن يكونوا محايدين سياسياً، إلا أنها ليست غريبة على الموظفين الحزبيين، والقضاة المنحازين، ورجال الشرطة المرتشين. وحين يتجاوز شرطي الخط ويصبح شرطياً أهلياً (في البلدية مثلاً) كثيراً ما يعجبه الموقع. ويتطلب عدم إساءة استخدام سلطة الحياة والموت على الآخرين شخصية قوية. سوف نعاين فيما بعد حادثاً وقع في غوجارات عام 2002، ذبح فيه قرابة ألفين من المسلمين الأبرياء على أيدي الميليشيات الهندوسية، في حين وقفت الشرطة المحلية تتفرج -كما زعم- بناء على أوامر أسيادها السياسيين. حدث ذلك مرة من قبل، حتى في مومباي. سألت نفسي كم سنة من الشبهات المتزايدة والشكوك المتراكمة التي تتطلبها مشاهدة الأطفال وأمهاتهم يحرقون أحياء دون التدخل لإنقاذهم.

بعيداً عن مثل هذه الفظاعات والأهوال، من الشائع في الحياة اليومية للشرطة في أرياف الهند ومدنها، أن يتلقى قائد الشرطة الأوامر من الفصيل السياسي المحلي أو من زعيم الطبقة العليا في الريف. في الصفوف الأدنى ضمن خدمة الشرطة الهندية النخبوية، التي تشابه الخدمة الإدارية الهندية، هنالك مئات الآلاف من الدرك، الذين لا يتمتعون إلا بالحد الأدنى من التدريب، والتعليم، وليس لديهم إحساس قوي بالانتماء إلى

مؤسسة. وخلافاً للمؤسسة العسكرية الهندية، التي تغرس في مجنديها الولاء للجماعة، فإن ولاء الشرطة الهندية يبدو مفتوحاً للتفاوض. «فالإجراءات [للرشوة] منظمة في شبكات مبنية حول أصحاب النفوذ»، وفقاً لإحدى الروايات التي تصف الحياة الريفية في أوتار براديش[27].

وبغض النظر عن الموقع الاجتماعي، والأصل، فإن التجربة مع الدولة الهندية كثيراً ما تحكمها التعاملات مع «أصحاب النفوذ» لا المؤسسات الأساسية. في الهند، ما يزال الرجال أقوى من القانون. ومن الصعب إنكار حقيقة أن معظم الفقراء الهنود اليوم لا يمكنهم إلا في حالات نادرة توقع أن تعاملهم الدولة باحترام، فضلاً عن الطريقة نفسها التي تعامل بها الطبقات العليا الاجتماعية أو الاقتصادية. لقد وصفت الهند بأنها «أمة الأغنياء - الفقراء» و«دولة ضعيفة - قوية»[28]. أوامر الدولة وهيمنتها ظاهرة في كل مكان تقريباً. لكنها دولة اختطفت سلطاتها بسهولة من قبل جماعات أو أفراد يسعون لتحقيق مكاسبهم ومآربهم الخاصة. في بعض الأحيان، يزعمون أنهم يتصرفون باسم الفقراء، لكن الفقراء لا يصدقون الزعم دائماً. وغالباً ما ينقلون ولاءهم إلى أشخاص أقوياء ونافذين مستقلين يديرون إقطاعيات خاصة بهم تشبه دولاً مصغرة. مثل «دولة» آرون غاولي.

يقول الشعار على الملصق، وصورة مكة في الخلفية: «لا توجد وسادة أنعم من الضمير المرتاح». كان الملصق معلقاً على جدار غرفة الانتظار في مقر آرون غاولي المكون من خمسة طوابق في منطقة صناعة النسيج في مومباي. كثير من مؤيدي غاولي وأنصاره، الذين ينتمون غالباً إلى طبقة العمال، يعدونه بطلاً. في مساكن العمال المحيطة بدائرته الانتخابية، التي تنتشر فيها الآن المباني القديمة لمصانع الألبسة المفلسة، يعد غاولي محسناً كريماً. ويدعوه الناس «الوالد». تمتد خلف مقره مساكن العمال، مساحة تضم مئات الشقق التي لا تزيد مساحة كل منها عن 10×12 قدماً مربعاً، تسكنها عائلات مؤلفة من عشرة أفراد أحياناً ينامون جنباً إلى جنب في حيز ربما يكون أصغر من خزانة ثياب الأمريكي العادي.

يمارس الشباب في حي العمال التمارين الرياضية بملابس تبرع بها غاولي. وأمام مقره، الذي يضم مسكنه أيضاً، هناك صيدلية توزع المضادات الحيوية وغيرها من الأدوية مجاناً لكل عابر سبيل يدخلها. وأمام الصيدلية يقع معبد شيفا، الذي ترن أجراسه كل ساعة أو اثنتين (في أوقات الصلاة). هنالك أيضاً «مأوى للبقر». أما الرائحة التي تصعد إلى مسكنه فهي مزيج من روث البقر، وبخور المعبد، وورق الزهر، ودخان عوادم السيارات والدراجات، والخبز الطازج الشهي.

زرت الطابق العلوي، حيث ينام غاولي ويصلي. على السطيحة هناك حديقة (اصطناعية) نظمت مساكب الزهر فيها على شكل جبل كايلاش، موطن شيفا (في جبال الهملايا)، حيث تنساب شلالات صغيرة إلى بركة تحتها. وغطيت الجدران داخل الحجرات بتماثيل لشيفا، وكريشنا، ولاكاشمي، وغيرها من الآلهة. هناك أيضاً صور لمساجد كبيرة. ولو لم ينبهني أحدهم إلى أن غاولي قد وصل، لظننته «صبي المكتب» أو أحد الكناسين. كان رجلاً نحيلاً في الخمسينيات، يرتدي ثوباً أبيض ولا يعطي مظهره انطباعاً حسناً لأول وهلة.

قال غاولي حين سألته عن دوره المافياوي المزعوم: «هذا كله مضى وانقضى». إذن كيف جنى هذا المال كله؟ «كان والدي يملك مساحة كبيرة من المراعي. ثم منع رعي القطعان في بومباي فجنى ثروة كبيرة من بيع الأراضي. وشيدنا هذا المبنى على قطعة منها»، كما قال. حتى المساعدين والخدم، الذين جلسوا بيننا على السطحية، فوجئوا قليلاً بهذا الإعلان الغريب عن الدخل. بعد ذلك زعم غاولي أنه حكم عليه ظلماً بالسجن المؤبد مرتين، وأطلق سراحه بعد الاستئناف. وأمضى وقتاً طويلاً يشرح أي نوع من زعيم العصابات الذي كانه وكيف تخلى عن نشاطاته السابقة، ومن قتل من ومتى ولماذا. سرعان ما تهت في التفاصيل، فقد ذكر أسماء كثيرة. لكن مغزى القصة كان واضحاً كفاية.

الرجال الأقوياء من أصحاب النفوذ من أمثال غاولي بدؤوا ممارسة تأثيرهم في الثمانينيات والتسعينيات حين بدأت صناعة النسيج في بومباي تتداعى. فأصحاب المصانع، الذين حشروا في الزاوية نتيجة توليفة مهلكة جمعت الأنظمة والقوانين المفرطة

في صرامتها وقيودها والحركات النقابية القوية، استخدموا أشخاصاً مثله لوقف الإضرابات وتجنيد العمال البدلاء (المؤقتين). في الغرب، يدعى هؤلاء العمال الخونة (الذين لا يضربون مع زملائهم). وخلف الطبقات العمالية المحظوظة في الهند -في القطاع النظامي- يكمن جيش احتياطي ضخم من العمال العاطلين المستعدين للعمل دون شروط مسبقة تقريباً. الانقسامات الاجتماعية تجعل من السهل على أرباب العمل شق صف النقابات. لكن هذا يظل سيفاً ذا حدين. فالنقابات ذاتها تستمر بالانقسام والتشظي، مما يسبب الارتباك والتشوش ويضيف الفوضى وعدم الانضباط إلى المصنع. هنالك قلة من أمكنة العمل في الهند التي تشهد تضامناً حقيقياً بين العمال. واعتاد بيماور أمبيدكار الشكوى من أن النقابات العمالية التي سيطر عليها اليسار وهيمنت على مصانع النسيج في الثلاثينيات، ترفض العمل إلى جانب الداليت (الطبقة المنبوذة). وذلك لأن العمل كان يشمل وضع اللعاب على الخيوط، الذي تعده الطبقات الأخرى نجساً.

الحيز السياسي الذي خوى نتيجة سهولة انقسام الطبقة العمالية ملأه كله تقريباً «شيفا سينا»، وهو جيش من أنصار حزب شوفيني يميني هندوسي، يدعى «شيفاجي»، رفع شعار «مومباي لأهل مومباي» لحشد المؤيدين*. أما الباقي فقد ملأه رجال مثل غاولي: زعماء عصابات تكلموا لغة الطبقات العمالية العامية، لكن أهدافهم تمثلت في المال والسلطة. وبعد انهيار الصناعة النسيجية، أراد أصحاب المصانع بيع أراضيهم، الواقعة في مناطق رئيسة مرتفعة السعر في قلب مومباي. واحتاجت الطبقة القوية من مستثمري الأراضي والأملاك في مومباي إلى أشخاص، مثل غاولي، يمتلكون ما يكفي من القوة والمصداقية لمساعدتهم على تفادي شبكة القواعد والقوانين الناظمة لإعادة تطوير الأراضي وتنميتها وتأهيلها. فتقدم غاولي لـ«إقناع» سكان مدن الصفيح وأحياء الفقر بمغادرة مساكنهم بحيث يمكن إعادة تطوير الأراضي لاستخدامات أكثر ربحاً. لكن ما يزال غاولي في أحياء العمال السكنية بطلاً عمالياً. «إنهم أهلي أمنحهم الكهرباء والماء والدواء مجاناً لأن الدولة لا تعطيهم شيئاً. أنا صديق للمسلمين والهندوس والطبقات

* كان شيفاجي قائداً عسكرياً حارب في القرن السابع عشر إمبراطورية المغول مراراً وتصدى لغزواتها. والجدير بالذكر أن شيفا هو أحد الآلهة الهندوسية الأكثر شعبية.

العمالية كلها»، كما قال. لكن هل دخل معترك السياسة ليحمي نفسه من مزيد من الدعاوى الجنائية التي قد ترفع ضده؟ قال: «الفقراء جهلة لكنهم يعانون معاناة رهيبة. وهم بحاجة إلى من يتكلم باسمهم في السياسة. هؤلاء البيروقراطيون كلهم لا يهمهم إلا ملء جيوبهم».

في الشارع تحت المبنى، بدأت أجراس المعبد تدق. وأخذت الشمس تغرب. استأذن غاولي بتهذيب لأداء صلاة المغرب. ثم غاب بضع دقائق، وعبقت في المكان رائحة خشب الصندل، الذي يحرق عادة في الطقوس الهندوسية. راقبت من السطيحة الشمس وهي تغيب ببطء فوق أفق مدينة مومباي المكتظة بالسكان. ولاحت أمامي مدن الصفيح الممتدة بين ناطحات السحاب، المنظر يعطي المدينة هذه السمة الفريدة التي توحي بالاضطراب والانتعاش معاً. انضم إلى أصوات أجراس المعبد أذان الصلاة من مآذن عشرات المساجد. واندمج الضجيج في صوت متنافر بدا وكأنه يملأ السماء القرمزية: توليفة لا تجدها إلا في الهند.

قال غاولي حين عاد: «أدين بحياتي ونجاحي إلى بركات شيفا». ما فاجأني في الهند أنني نادراً ما قابلت سياسياً أو شخصاً مهماً لم يزعم أن العناية الإلهية تقف إلى جانبه. غاولي أيضاً يعمل دائماً على تقديم هبات سخية إلى المساجد المحلية في الأعياد، خصوصاً عيد الفطر، والمال لموكب غاناباتي، حيث يطوف الناس بغانيش (إله برأس فيل) في الشوارع. قال غاولي: «الناس يريدون ذلك. الدين مهم لهم». وصل رجلان يحملان حقيبتين كبيرتين. عرفني بهما. إنهما محاميان يساعدانه على منع الدولة من التدخل السافر في شؤونه. «في مجال عملي أحتاج إلى عديد من المحامين. فالعمل كله على الوثائق والأوراق».

استبدلت رائحة خشب الصندل برائحة مستحضر صناعي طارد للحشرات، تنفثها عوادم العربات الصغيرة في الشارع. عانت مومباي أسوأ فيضان منذ عشرات السنين، حيث هطل عليها 947 مم من المطر في يوم واحد. وخشيت السلطات، التي ضيعت سنوات ثمينة دون أن تحدّث نظام الصرف الصحي في المدينة، من انتشار الأوبئة ولم تقبل

المجازفة. ومثلما هي الحال دوماً، تأخرت الدولة في التصدي للمشكلة التي سلطت وسائل الإعلام والناشطون الضوء عليها منذ وقت طويل. سرعان ما لفتنا غيمة الأبخرة وأجبرتنا على الدخول إلى المنزل. وبعد أن انقشعت، أخذني غاولي إلى المصعد مودعاً وجمع راحتيه معاً على الطريقة الهندية التقليدية. قال حين كان الباب يغلق: «أمتعني لقاؤك وشرفتني. فليباركك شيفا».

هوامش

1-Filippo Osella and Caroline Osella in C. J. Fuller and Veronique Benei, eds, The Everyday State & Society in Modem India (Social Science Press, New Delhi, 2000), pp. 149 - 502- انظر:

2- Arun Shourie, Governance and the Sclerosis That Has Set In (Rupa & Co., New Delhi, 2004), pp. 3 - 7.

3-الأمثلة اللاحقة مقتبسة كلها من» أرثاشاسترا».

4- كما شرحه توماس تروتمان:

'Foreword' to A. L. Basham, The Wonder That Was India, 3rd edn (Picador, New Delhi, 2004).

5-Philip Mason, 'Introduction', in The Men Who Ruled India (Rupa & Co., New Delhi, 1985).

6-Ibid.

7-Nirad C. Chaudhuri, 'Introduction', in Autobiography of an Unknown Indian.

8-Rudolph and Rudolph In Pursuit of Lakshmi, p. 61.

9-World Bank, State Fiscal Reforms in India, 2004, p. 21

10-Bimal Jalan, The Future of India (Viking, New Delhi, 2005), p. 27.

11-Pratap Bhanu Mehta, The Burden of Democracy (Penguin, New Delhi, 2003), p. 115.

12-Parth J. Shah and Naveen Mandava, Law, Liberty & Livelihood: Making a Living on the Street (Academic Foundation in association with the Centre for Civil Society, New Delhi, 2005), p. 28. They estimate the average bribe is 200 rupees a month.

13-Ibid., p. 25.

14-The UNDP's 2005 Human Development Report to compare country indices:انظر

15-Ibid.

لا تنفق الهند أكثر من 0,9% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة العمومية، مقارنة بنسبة 2 في الصين.

16- UNDP Development Report 2005.

17- انظر على سبيل المثال لا الحصر تقارير هيئة التخطيط الهندية، أو مركز مراقبة الفساد (الحكومي)، والكثير من كتابات جين ديريز الاقتصادي البارز، أو النتائج التي توصل إليها مركز دراسات المجتمعات النامية، وهو معهد استشاري في نيودلهي.

18-Mehta, The Burden of Democracy, p. 104.

19-Rudolph and Rudolph, In Pursuit o/Lakshmi, p. 89.

20-Jalan, The Future of India, pp. 107- 8.

21-World Bank, State Fiscal Reforms in India, 2004, p. 11.

22-قدم هذا التقدير المفصل المعهد الوطني للتمويل العام، وهو مؤسسة استشارية ترعاها الحكومة.

23-Sen, The Argumentative Indian, p. 206.

24-McKinsey Report on India, 2001

25-A smriti-sutra (Legal Commentaries), cited in Basham, The Wonder That Was India, p. 115.

26- تقدير لمصرف أي سي أي سي أي، أضخم مصرف هندي في القطاع الخاص.

27-Craig Jeffery and jens Lerch in Fuller and Benei, eds. The Everyday State & Society in Modern India, p. 100: انظر

28-Rudolph and Rudolph, In Pursuit of Lackshmi, p. 1